إن الله على كل شيء قدير

بعونه وحسن توفيقه قد حلى كسوة الطبع الشرح النافع المصراح

المسمى بالمصباح

للإمام المفخم والأديب المعظم المنطيق بالقول الصواب محمد بن أحمد الأصغر صاحب اللباب بتصحيح الفاضل المحقق السيد [illegible]

في المطبعة الأحمدية باهتمام آغا جان الأحرازي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن احق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر ويتوفر على نشره
السنة البادي والحاضر حمد الله سبحانه وتعالى على زواهر آبادية التي
اشرقت في ظلم الدياجير تباشيرها واصباحها واستنارت على
صفحات الايام غررها واوضاحها حمدا يرتبط اصناف العتيد من شوائقها
ويمتري اخلاف المزيد من لواحقها ثم الصلوة على المستقل باعباء
الرسالة المتوشح برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من سرة البطحاء المعجز بفصاحته

مصاقع الخطباء غبّر في وجه كل منطيق شقاشقه الهادرة وفت
في عضد كل مطيق حقائقه النادرة وعلى آله واصحابه مصابيح
الظلم ومجاديح الكرم اما بعد فان نوع الادب على كثرة شجونه و
تشعب فنونه نوع يابى عن الطلبة مرامه واستعصى زمامه يعطس
بانف شامخ من الاباء وينبو بعطف جامح من الاستعصاء على
انه في زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه
واندرست صواه وانتكثت مرائره وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه
وتضعضعت اركانه واشرف على الدروس درسه واشفى ولم
يبق من حزبه الا قوم ببلدح عجفى كان لم يكن بين الحجون الى الصفا
انيس ولم يسمر بمكة سامر وقد كنت ايام الحداثة وعنفوان الصبا قد التف على سواد

من طالبيه واحتف بي جم غفير من منتحليه مع قلة بضاعتي

في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون وبعض الظن اثم

ان عندي صبابة من اقداحه او وفور سهم من قداحه يثابرون

على الاختلاف الي ويتافنون للاقتباس بين يدي ويواظبون

على الاعتكاف حول بيتي ابدا وثكل ارامها ولدا يركبون كل

صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي ركوب وشر ما يجبهم الى

محة عرقوب هذا وقد الحوا علي بشوافع الاقتراح واسفوا

بالابرام والالحاح ان اجمع لهم مجلة في صنف الاغراب مشتملة على

ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فكنت اعتذر اليهم بانواع العلة

واعتل عليهم بالاوتاد والاجلة واخادعهم عما لووا اليه

اخادع الالتماس واواعدهم من يوم الى يوم ضرب اخماس

بالاسداس علما مني بان دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق

القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن سؤالهم ولم اجد بدا

من تحقيق آمالهم وجهت ركابي شطر مطالبهم وتوجهت تلقاء

مدين مآربهم وكتبت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من

القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد ما يسيغ الا ان العوائق

عاقتني عن ترقيحه وتشذيبه والربائث ثبطتني عن تنقيحه وتهذيبه فلم

انقد السواد ولم اثقف منه ما اناد وقد سنوا لانتساخه صوارم اقلامهم

وسلوا واستعجلوا قديرهم فامتلوا وطارت الاجزاء فيما بينهم

بقوادمها وخوافيها وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها

الكلم عن مواضعه ويتصحفون في مباديه ومقاطعه فمن متصرف فيه
بالزيادة والنقصان نقضا وهدما ومن مفوق نحوه اسهم القدح
والطعن اكلا وذما جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان ويلك
لعمري من حظيات لقمان فما حظيت بغير الابؤس من هذا الغوير
ولا حليت الا بتمزيق الاديم من كل كسير عوير ولم ازل احدث
نفسي بان اراب ما انشعب من صدوعه وانفطر واقوم ما انعرج من
كعوبه واناطر وهيهات قد انهمز الفتق واتسع على الراقع الخرق
ومن لي بسكر هذا الجرف الهائر وتظليل لحم بالاثلاث في الهواجر وقد
ضيعت اللبن في الصيف وسبقت قوارع العدل مضارب السيف فتركته
بعره وطويته على غره وهلم جرا الى ان وردت ماء مدين الفضائل ووفدت على محطة رحال

الافاضل حضرة مولاي الشيخ الامام ملجأ الانام كاشف الاسرار

والحقايق منشئ اللطائف والدقائق ناشر اردية المعقول والمنقول

عامر ابنية الفروع والاصول ممهد القواعد العقلية مبين

الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين

وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى استاذ

علماء الدنيا لا زالت رباع العلوم بلطائف نكته ماهولة وارحام

الحكم بعواطف فكره مبلولة غنيت زهر مناقبه عن وسم التعريف

وكبر عمر مآثره عن طوق التقليب والتوصيف بل الاوصاف

تتضاءل دون جنابه والالقاب تتزين وتتحلى وشعر ما ان مدحت محمدا

بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد فلحظ الي بعين الاعظام والاجلال

على جناح الاكرام والاشبال وتواترت على شوارد فوائده

تناثرت على فرائد قلائده فكنت اهتدي بانواره واغترف من تيار

بحاره واستشرف الى روائع فقره واستطلع طلع لوامع فكره

وانشد مفقودي من بدائع حكمه واظفر بمنشودي من جوامع كلمه شعر

اوابد الا انهن اوانس قلائد الا انهن فرائد ولم ازل اتلقف من لفظه

ما هو الدر المنثور والارى المبثور والسحر الحلال والماء الزلال

الى ان اشار الي ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب

وانتحل ما فيه وامتحض زبدة معانيه والتقط روائع

نكته وعيونه وافتلذ الاناسي من عيونه مستمرا على

وتيرة الايجاز والاختصار صادفا لوجهي عن

الاطالة والاكثار مصرحا بحصل الكتاب معرضا

عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب

فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد واشتر

في مطاوعته علالة الجد والاجتهاد فما

تصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة عن طويلة

تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي

من مياه قبوله بين الاقبال وترتدي

من ملابح نظره برداء العز والجلال

والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنية

حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

كتاب الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله أما بعد حمد الله أما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه وهم أما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وإنما أدخلت الفاء في الخبر كراهة أن يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلها فعل فلا يليها إلا الاسم ويستعمل في الكلام على وجهين أحدهما أن يستعملها المتكلم لتفصيل ما أجمله على طريق الاستئناف كما تقول جاءني إخوتك أما زيد فأكرمته وأما خالد فأهنته وأما بشر فقد أعرضت عنه والثاني أن لا يستعملها أحد

فی کلامٍ مُستانفٍ مِن غیرِ ان یتقدّمها کلامٌ ومنه ما یاتی
فی اوائل الکتب وبعدُ مِن الظروفِ الزمانیةِ وکثیرًا ما یحذف
منه المضافُ الیه ویُبنی علی الضمِّ ویسمّی غایةً وههنا لم یحذف
منها المضافُ الیه فلم یُبنَ وتُرِکَ منصوبًا علی الظرفیّةِ
والعاملُ فیه امّا عند سیبویه وجمیع النحویّین لانّها لنیابتها
عن الفعلِ تعملُ فی الظروفِ خاصّةً ولا یجوز ان یعمل فیه اردتُ
علی معنی اردتُ بعد الفراغ من حمد الله ولا المظه علی معنی
اردتُ ان المظه بعد الفراغ من حمد الله لانّ انّ تقطع ما
بعدها عن العمل فیما قبلها نصّ علی ذلک سیبویه فلم یجز
فی امّا الیوم فانّی خارجٌ ان یعمل فی الظرف خارجٌ ویجوز
جعله منصوبًا بامّا وذلک لانّهم اذا کانوا ممّن یمنعون تقدیم
معمولِ انّ علیها فهم لتقدیم معمولِ معمولها علیها امنع امّا اذا
قلت امّا الیوم فانا خارجٌ فانت فیه بالخیار ان شئت
اعملت فیه امّا وان شئت اعملت خارجًا لعدم المانع
وامّا اذا قلت امّا زیدًا فانا ضاربٌ لم یعمل فی زیدٍ الّا ضارب

اما لا تعمل في المفعول به واذا قلت اما زيد فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة
عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب
زيدا بضارب وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه
وقد نقله بعض المتاخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الدرداء
اما بادئ بدئ فاني احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب
بادئ على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو فقد
عمل مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل
في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظروف وفاقا ولاعمال المظنة
مانع اخر وهو وقوعه في حيز ان وشيء مما في حيزها لا يتقدمها
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين
الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما
فان الملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد وكذا النحو ان
استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع الفاعل وبنصب المفعول
صلح الكلام فصار منتفعا به في تفهم المراد واذا لم يستعمل فلم
يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله
لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى المفعول
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط
الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون
الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال
او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به
معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر
نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى
ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن
بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال

لما عمل عمل الفعل وقد عمل ههنا فيكون بمعنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافة لفظية في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد
عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
افعال القلوب المستدعية لمفعولين الممتنعة من الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف حذف في قوله
كما لحم ان جعلناه اسما واما الجار والمجرور مع المتعلق به
المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام اذ
عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما
وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاول وان تكون
الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق
مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق وجاعل
الكاف منصوب المحل على الحال من النحو دون المفعول
الثاني فيتأتى لك جعل اضافة محضة معرفة قلت يمكن
ان يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يعتسف

ولانتصاب جاعل على الحال اوعلى المدح و
لارتفاعه على انه خبر مبتداء محذوف وجه
قوله مويدى الاسلام مويد صفة مجرور على الوصفية
لاصحابه واسم الفاعل ههنا تعرف بالاضافة لكونه بمعنى
الماضى قوله لازال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع
سياقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبر الازال و
مسعودا بدلا منه اى لازال كائنا كاسمه او مثل اسمه
مسعود اقوله لما استظهر مختصر الاقناع اى حفظ وقرأ
عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهى مضافة
الى الجملة بعدها والعامل فيه اردت اى اردت تلميظه
وقت استظهاره والجملة اعنى اردت مع ما عمل فيه مرفوعة
المحل على الخبرية لان الولد الاعز مراد منى تلميظه
اومريد انا تلميظه واضافة المختصر الى الاقناع لشبه
ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى المختصر المخصوص

بهذا الاسم كما في قوطم وسرنا ذات يوم اي مدة مختصة بهذا
الاسم والضمير المجرور للمتصل في حفظه جاز ان يعود الى المولد
من اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي حفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا
واتقن ما فيه من النحو معنى ولفظا انتصاب حفظا على انه تمييز
اي باحاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن
معنى ما فيه من النحو ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية اعني فيه صلته لسد
حصل او كان من النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في فيه
والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه فكان المعنى اتقن الذي
حصل فيه وهو من النحو وانه اعني من النحو وانما كان حالا لانه
يغني غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه ههنا للبيان فان قلت اي
فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز الذي بعده اعني معنى ولفظا قلت

الابهام الرافع اياه من النحو هو الابهام الكائن فى مضمون الاسم
الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن فى
مضمون الجملة اعنى وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشئ
قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما
جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل معنى ولفظا ارتفع الابهام
وتبين المراد قوله ان المظه اى اطعمه واذيقه والتلميظ تتبع اللسان
بقية الطعام فى الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه
وتواليه قوله والحبر المدقق الحبر فى الاصل واحد الاحبار يقال
للرجل العالم بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره
الجوهرى فى الصحاح قوله من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل
على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول اعنى ما فيما يتفجر
منه ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن لان شيئا
مما فى حيز الصلة لا يتقدم الموصول قوله فوجدت اكثرها تعاورا
بين الائمة التعاور التداول اعتوروا الشئ وتعاوروه اى تداولوه
فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله كراهة ما فيها من الاشياء المعادة

انتصاب كراهة على انها مفعولها وهو مصدر مضاف الى مفعوله
وذكر الفاعل متروك اى كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منها
ما تكرر اى عن كلواحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما
في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما وما فيها تكرر مضدرية
والمستكن فيه ضمير كل اى نفيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة
لان المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد وسقلا
للفاد انتصاب استثقالا واستقلالا على انه مفعولهما ولا انتصا
على الحال بمعني مستثقلا ومستقلا ايضا وحده واراد بالمعاد التكرر
وهو بمعنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم للفاد اسم مفعول
والمراد به الصبي المقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستقبح
منه فاللام للجنس قوله غير مدخر فضل النصيحة انتصاب على
على انه حال من ضمير المتكلم باستصفيت وجاز ادخر بالدال و
الذال للدغم فيه المنقلبة عن تاء الافتعال ومثله ادكر واذ
وقد حكي ايضا فيه البياذ نحو اذ دكر قوله الا ما ندر او شاع
محل ما للوصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدل من ذكر شيء

اى لم اطو الا ذكر ما ندر بحذف المضاف واما مجرور على البدلية
من شئ او من مسائلها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل
بالمسائل لفساد المعنى وكذلك محل ما فى قوله الا ما كان بالزيادة
حريا منصوب على الاستثناء او على البدلية قوله ويستسقى مغانم اثاره
اى يغتنم والمغانم جمع بمعنى الغنائم واضافته الى الاثار من باب خاتم
فضة اى مغانم من اثاره لان المغانم هى الاثار اى الثمرات الحاصلة منه
قوله وكسرته على خمسة ابواب اى طويته او جعلته مشتملا عليها اى المختصر
وهو مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمها اليه للوقوع وانقض

الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية قوله

كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة كل ههنا غير واقعة
موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتملا على قيود
القيد الاول كونها ملفوظا بها وقد احترز به عن الدوال الاربع
المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعانى التى هى الاشارة والعقد
والنصب والخط وقد اعترض عليه بان المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليس بملفوظ به فاجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به
وما كان ملفوظا به حكما والمنوى فى زيدا ضرب ان لم يكن
ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحته تاكيده والعطف عليه وغير ذلك نحو ضرب هو وعمرو
نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة القيد الثانى نهما
على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة فى كونها لفظا
وذلك نحو محب ومحب وحبق ومسق مثلا وغير ذلك من
اللاتى لا معنى لها ثم ان كلا واحد من القيدين اعنى اللفظة
ليشبه ان يكون كلا واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذى لا يشاركها فيه القيد
الثالث كون ذلك للمعنى الدالة هى عليه مفردا او قد احترز به عن
مثل للرجل فانه يدل على المعنيين التعريف والذكورة مع الاد
فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشرى فى حواشيه فا
قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء لفظ
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به

ومجاوزة العامل اياه اليه قد تنزلا بمنزلة لفظة واحدة بحيث
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله
لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم
سيضرب ضربت ضربنا ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة
واحدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في
اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا ان
مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله
لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين باعرابين اعني
المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله الكلمة الواحدة
لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معناه
متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ ممكن فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذن
بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان
الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوي على معنيين احدهما
المعنى المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير

الطارئان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير
وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة و
تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه
من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع
ولا كلام فيه فان قلت اليس الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير
القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه
اذا قال على معنى بالتنوين علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا
قلنا نعم لان المعنى الواحد قد يكون مفردا اى لا ينقسم
اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ
على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان
ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احتراز عنه وعن مثله لا سيما
وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة
بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم
ميشوم للمشئوم وهو ضد الميمون وغير ذلك مما يجرونه
ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن نحو اخ فانه يدل بالطبع على الجمع

لا بالوضع وكذا اخ اخ فانه يدل على السعال بالطبع ايضا
لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان يقول
على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على
معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع ولا سبيل
الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه فالجواب عنه
ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم عنه المعنى و
تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله
دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف قوله فهي كلمة ادخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه
وقع خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط والمبتداء اذا تضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا

صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى ما بكم من نعمة
فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني اكرمه
فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل المثاني
فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وانث
للستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا لمعناه
ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخلت الفاء في الخبر اذا
بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو لسبب دلالته
على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو
لسبب الاتيان حتى لو لم يات بما استحق قطعا ولو تركت الفاء في
الخبر لما افاد الكلام هذا للمعنى لما في الفاء من معنى التسبيب قوله
وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات
جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله وهي على
ثلثة الفاعل اسم وفعل وحرف وجه الحصر ان يقال كل كلمة اما ان
يكون لها دلالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم يكن

والاوّل هو الفعل والثاني امّا ان يكون بحيث تكون له اعراب لوجه
ما اولم يكن والاوّل هو الاسم والثّاني هو الحرف وقد قالوا
كلّ كلمةٍ امّا ان تكون مستقلّة بنفسها اولم تكن والثّاني هو الحرف
والاوّل امّا ان يقترن باحدِ الازمنةِ الثّلثةِ اولم يقترن والاوّل
هو الفعل والثّاني هو الاسم ثمّ فسّر والمستقلّ بانّه الّذي تتمّ الخوا
به فيلزمهم ان يعدّوا الاسماء للوصوفات من قبيلِ الحمر
لانّ الجواب لا يتمّ بها قوله فالاسم ما جاز ان يحدّث عنه
عرّف الاسم بصحّةِ جوازِ الحديثِ عنه ثمّ لمّا علم انّ من الاسما
ما لا يجوز الحديث عنه كاسماءِ اللّازمةِ للظّرفيّةِ او ردفه بقوله
او كان في معنى ما يحدّث عنه ليكون ذلك شاملًا للاسما
اللّازمة للظّرفيّةِ مثل متى حيث فانّهما وان لم يصحّ الحد
عنهما الّا انّهما في معنى ما يحدّث عنه فانّك اذا قلت اتيتك
متى طلعتِ الشّمس كان في معنى اتيتك وقت طلوع الشّمس
وكذا اذا قلت اجلس حيث زيدٌ جالس معناه اجلس في مكان
جلوسِ زيدٍ والوقت والمكان ممّا يحدّث عنه نحو طاب الوقت

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقا مما يستشفه الضعف من وراء الاعتراض باحد الشيئين
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا
بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان مقيدين
بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه
مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا
فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت
معنى الوقت والمكان للمقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل معنا
على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انهما في معناهما
قلت فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها
على معنى للمصدر والمصدر مما يحدث عنه قولك زيد العلم جهل
اريد هذا او الا مثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى قسمين
عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما
لا يقوم بذاته سواء كان معنى وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل
ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص هما

بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف ممتنع
الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور
فيها التعريف واما قول الشاعر قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالشيحة اليتقصع * فلا يعتد به لقلته وندرته والذي
شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما
في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما
على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر
بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر معاني الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه
وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا
او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على
الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهو الجر
لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لوقوعه مضافا اليه
لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر
وان اردت صورة الجر فهي ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم

لكن الذين كفروا لا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة
ان يظهر صورة لا تقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا
ولا تظهر صورة لامتناع حرف الاعراب عن الحركة نحو مررت
بقاضٍ وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اى كان فى
محل لو كان فيه غيره من المعربات بانظهرت تلك الحركة كقولك مررت
بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع فى
الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث لانهم حملوا
مثل من وما والذى غيرها بانه مبنى مع كونه البتة مرفوع المحل
او منصوبا او مجرورة فلم يعتدوا بالحركة المحلية وكذلك فى
الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص
الحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل فى الكلام اما فرقا
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد واحمر وذلك
لا يتصور الا فى الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة كما
فى صهٍ فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
واذا نونت كان المعنى افعل سكوتا ما وذلك لا يتصور

ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو
اذ في حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم
واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير شعرا قل اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت فقد اصابن + فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قوله روية وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن + فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلما اختصاصهما بالاسم وقولهم التنوين
مختص بالاسم اراد وابه الثلثة الاول والاخيرين وقوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف فاعلم ان للفعل
حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره هو
ما دل على اقتران حدث بزمان معين واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع

للماضي من الحال نحو قد قامت الصلوٰة اي قرب حال
القيام الى الصلوٰة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق او للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوقين وهو مختص
بالفعل فيمتنع دخوله الا على الماضي وللمضارع ومنها دخول
السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا
للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل بل دخولهما ايضا
ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة
تسويف وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يخرج
انما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص
الجر بالاسم على ما سيجئ من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرمنا واكرمها واكرمنا بالبارزة
عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تتسكن في الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد يضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وما اتصل

به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول
هذا الا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربنا صح
ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شئ بخلاف ما اذا قلت زيد
ضارب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شئ الا بالاصطلاح
النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شئ واما المرفوعة فقد
احترز بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا
وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة
فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند
الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك والضاربه
فالضمير هنا ضمير منصوب عنده على ما سيجئ من بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هات هاتيا هاتوا
ونحوها لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة
هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
وهناك واولئك والتاء في انت وانما اسنادها الى الضمائر المستكنة
فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر لفاعلها لوجب ان يكون اسناد جميعها

اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم وياقوم رويد
ونحوهما فلا شك في اسنادها الى ما استكن فيها
وكذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما الحقا به الواو اذ انا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني
البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على
احد التاويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة
واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة
وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت
ونبئت وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل
الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة
المفتوح الاخر ويسمى الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان
قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل
والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري ان
يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة وان كان الاصل في البناء

السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في نحو مررت
برجل قام كما تقول مررت برجل قائم ففضل بالحركة على الفعل الامر
الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه فالحاصل ان المضارع لما
ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كان مضارعة
غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي وهو السكون الى الحركة
والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وهو السكون وانما
اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمى وقد ثبت في اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت ضربنا وضربن وانما اسكن عند
لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل
وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء واما الضم فمع واو الضمير نحو
ضربوا الا ان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله والثاني ما يتعاقب على اوله الزوائد
الاربع يسمى المضارع وانما اعتقبت هذه الزوائد على اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع

من جهة المعنى وجب ان يخالفه من جهة اللفظ ولما كان الفعل اما
صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن
الغائب فطلبوا حرفا يدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
حربا على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا اول الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو
عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها
في الابتداء ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها او
انا ولانها في الاصل اخف فاستوفى للمتكلم بالاخف ثم عمدوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اوكد يفضي الى الاستثناء لان الفاء
العاطفة لا يدوم الى اجتماع الامثال وكان يشبه بنباح الكلب نحو وجل
فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل
وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب والثانيث لكونها علما للمخاطبة
والنون في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين
لوقوعها لا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولم يمكن كسرها ايضا

لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم
بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها
اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا اليق الحروف
بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي ولموافقتها اول
نحن ولانها اقرب الحروف شبها بحرف المد واللين لكونها غنة
في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد
الزمان الماضي فجعلوا الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة
للاحق قوله ويسمى المضارع وانما سمي مضارعا لانه يضاع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة المعنى والاستعمال اما اللفظ فلموازنة
اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه في نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج اما المعنى فمن وجوه احدها انه شائع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما

بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته ثم يخص
بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قل شائعا ثم اسما
في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد
منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كلا
منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصل واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه
سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض
مكان الجر على ما سنبينه في موضعه انشاء الله تعالى
قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال يعني ان اللام في قولك ان زيدا
لمخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال

فليف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى
وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ وَلَسَوْفَ أَخْرُجُ حَيًّا فلنا ان اللام
يفيد التاكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع
انه عوض عن همزة الٰه ثم تجرد في النداء للتعويض مضحلا
عنها معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين
حرف التعريف وحرف النداء ممنوع ولذا اقطع همزته
نحو يا الله وقوله والثالث الموقوف الاخر وليس الامر اعلم ان صيغة
الامر المخاطب توخذ من المستقبل المخاطب لانه لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك ينظر ان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب
ومن يعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله
كل ما كان مشتقا على طريقة افعل اى يشتق من مضارعه كما اشتق
افعل من يفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في اكرم مرتوا

بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا
بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه
وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على
وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق الاشارة
اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب مبني
على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل عندهم كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام
جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف
المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها واصحابنا

ذكروا بان علة وجود الاعراب فى الفعل المضارع وجود حرف
المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة
عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله فبذلك فلتفرحوا
وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف
فى محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم
ولا فعل اعلم ان الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلاقى بها المعانى الاسمية والفعلية ولا عبرة
لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى فى مثلا لا يتحصل
على الانفراد الا ترى لا يتوسط بين الكلمتين وعلى هذا سائر
الحروف لا يقال ان فى قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء
والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج فى تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعانى المذكورة
ولكن عند انحيازها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال فى واقع كما يقال الاشتمال

واوقع على هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف اداة بينهما
لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كل واحد
من هذه الثلثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسم او فعل
وافاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على
وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا
بين حرفين ولا بين حرف واسم ولا بين حرف وفعل لما عرف ان دلالة
الحرف ليست دلالة الاستقلال وانما هي عند انحيازها الى الاسم
والفعل والاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة
فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين اسمين بشرط ان
يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد

من ان يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك
في تاويل مواخيك وعمرو غلامك مأول بمملوك فمن هذا
عرفت ان الكلام يفتقر الى شرايط احدها التاليف تحقيقا
او تقديرا نحو زيد قائم واقوم تقديره اقوم انا والثانية كون
ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك
التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة والتقييد
اعني التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد وغلام زيد والرجل الذاهب
فقوله اذا ائتلف منها اشارة الى الشريطة الاولى وقد
احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة
الى الشريطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة المشار
اليها وقوله وافادا اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز به عن
التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد يطلق
على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين قوله والجمل اربع قد
عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه اما
ان لم يعرض لهما ما يسلب عن صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني

الجملة الشرطية نحو ان اتاني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون
المسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون
موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية
نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يسد مسد المسند ظرف
او ما جر بحراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد وقائم
الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية
نحو في الدار زيد واما مالك بكر فان قلت قولهم عندي مال حملة
اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرتفع
المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني
على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الذي يسد مسد الفعل لا
بد من ان لا يعتمد على احد الاشياء التي هي المبتداء والموصوف
والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او يعتمد
والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا
لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما اذا اعتمد
تعويلا بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار غلامه

ومررت برجل في كمه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وشي و
أفي الدار أخوك وما فيها أبوك وأما الأول وهو الظرف الذي لم يعتمد
على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من أن يكون حدثا
أو غير حدث والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند أصحابنا رح
بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضميره وهو مع
ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع
خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله
إذا اعتمد فإنهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطون لإعمال
اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الأخفش منافي للمسئلتين أعني
في إعمال الظرف وإعمال الصفات من غير شرط اعتماد هذا
إذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فإن كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه أيضا وإن لم يعتمد
الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأمامك الوقوف
ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الأرض لأن التقدير

وقوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره فى اشتراط الاعتماد فارتفاع
هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو اقرب الى القياس فاذا
تلخص هذا فنقول عندى مال جملة ظرفية عند الكوفيين وحضر
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعنى الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتدأ جملة ظرفية عندهم لكونه متاولا بالفعل
نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة
للموصول نحو الذى فى الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة و على
كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع
او الجزء الثانى جملة ظرفية بلا شبهة قوله وكل منها تقوم
مقام المفرد فتكتسى اعرابه اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام
المفرد فيقدر فى محلها اعراب المفرد القائم هى مقامه وهو
المعنى من قوله فتكتسى اعرابه وذلك يحكم الاستقراء فى ستة مواقع
احدها خبر للمبتدأ وذلك نحو قولك زيد ذهب ابوه وزيد اخوه
وبكر ان تعطه يشكرك وخالد فى الدار وقولنا فى الدار جملة عند بنا رحمهم الله

لسده مسد استقر او حصل على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين مفرد
لان التقدير فيه اسم الفاعل عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وابوه ذاهب وبلغني ان
عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرو اغلامه اسد جاءني زيد لكن عمرا
لم يجئ وليت زيدا ان تاته يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها
الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه
يشكرك او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت زيدا نحو حسبت زيدا قام ابوه على قياس
ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتداء وخامسها
صفة النكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم او ان
اعجبك حسنه او في حسبه شرف والجملة لا تقع الا صفة للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة
لكونها خبرا شائعا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها

عنها وشبوتها له في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا لم يتحد
بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تؤكد
وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة
واما عند كونها مفردة فلا دلالة الاعراب لفظا على لسنية
وتعلق هنالك معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال
اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوظا به اما الاصل فهو
ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللتين هما في الحال
للوكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تتحرف بها عن ذلك الاصل
الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يكون منتبتا لفظا
بدون حرف النفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا
في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل يقال غير راكب لتقرر
الجملة الواقعة موقع الحال متى بقيت مساوقة هذا الاصل والنهج
جرت مجرى المفرد في استغنائها عن الرابطة يجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الاصل والنهج فانها
تتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق واذا تمهد

هذا فقولك ان الجملة الاسمية تحتاج ان تصدر بما يدل على
الربط وهو الواو والموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو
اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الاكثر
العام مقيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاء زيد وغلامه
راكب وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع
عوده على بدئه ونحو قول الشاعر شعر ولولا خبان الليل
ما اب عامر الى حجفر سربالة لم يمزق * وعلى هذا اذا كانت
منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو وههنا لا تحرفها عن
اصل الحال وعن نصبها في الاستعمال جميعا او جب اللهم الا ان
تكون الحال موكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فتخلل الفاصل
ههنا كتخلله بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا تخلو
من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه في
هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا بالغير

مضارعا فلا يخلو من ان كان مثبتا او منفيا فان كان مثبتا
فهو وارد على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو جاء
زيد تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران
لورود على اصل الحال دون نهجه في الاستعمال نحو جاء
زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك ليسوغ الا
لاخراجها عن نهجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
مثبتا او من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاءني زيد قد
ركب او وقد ركب وقوله تعالى اوجاءوكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنت قد اسعى في
لذا ما كان يغنيني السعي او وما كان واما الجملة الظرفية فانظر
فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المتكن فيه
او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لا يجوز افيها
في مسلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه
الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس واما الثاني فنانع فيه
الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف

لما يتجاذبها من شبهتي الجملتين اسمية والفعلية لفظا ومعنى
واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال
يقال جاءني زيد ان ليسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك
تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء
زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو
دون الشرطية ولعل السر فيه هو ان الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا
يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان الخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده
ما في ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد للمعنى حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير
موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها
قطعا فلم يسوغ وقوعها حالا الا بعد ان يزورها في معرض ما
التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال
ولكن بعد ما اجروها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تحل من ان عطف عليها ما قبلها واو لم يعطف

مستمر فيه نحو اتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان التقيضين
من الشرطين وفي مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط
بل يحولان الى معنى الشوبة كالاستفهامين المتناقضين في
نحو قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون وقوله تعالى
استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو
نحو اتيك وان لم تاتني اكرمتك ان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس
بالشرط حقيقة وقد ذكر الجوهري في مسائل العشرين بان الواو
هنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير اتيك
وان اتيتني وان لم تاتني واكرمتك وان اهنتني وان لم تهني محتجا
بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر
فان الجملة المصدرة لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنه معنى
الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال
جايز وقوع الشرطين المتناقضين حالا اخلعلها عن معنى الشرط
فليجز في الواحد على ان قوله ان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع مو
الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل مع الحال على ضرب من التاويل ومنه قوله الكتاب

وهي مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا
كما في قوله لتدخلن المسجد الحرام انشاء الله آمنين محلقين
رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير لا يحلق
يقصر عند الدخول بل عند الخروج فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه
حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله
ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر وهي كالمتشعبة
عن هذه منها المفعول الثالث في باب علمت نحو اعلمته زيدا عمرا
شرف ابوه او ابوه شريف او ان تاته يكرمك او عنده مال ومنها
خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما تقدم
ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم
قياس ما تقدم وجميع هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع
موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدإ قبل دخول العوامل اللفظية
بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد اذ الخليفة عبد
وليس بصحيح لان المراد بالجملة في مثل هذه المواقع هي الجملة

التى لا تكون فى معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان او المكان جمل فى اللفظ دون المعنى لان الجملة
لحقيقة لا تقع مضافا اليها الا اسماء الزمان والمكان ولهذا قالوا ان
المضاف اليه فى مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون
الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول السبب اشتراط الضمير
وهذه المواضع لفظا او تقديرا لظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة
التعين عما قبلها بالكلية فلا يصلح وقوعها خبرا او وصفا او حالا
له فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيته
والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى
قل هو الله احد قلنا كلامنا فى الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكر من
الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد نقضا علينا اما الاولى فلان
الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة يتجرد
عن ضمير ذى الحال بحال فلا تقول جاءنى زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة
الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون

واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد
انما هي الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع
في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة
الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف
لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها
عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى فجرى مجرى قولك زيد
اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وسترى ذلك وعد
لبيان هذه الاشياء الستة لا تفصيل وقوع الجملة هناك اذ ليس في الكتاب منه عين
ولا اثر فهذا الذي يبسط من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد
هنا على رموز خلا عنه المنتخب هو عنه قوله فصل الاعراب ان يختلف اخر الكلمة
باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يتبين المعاني ويوضحها وهو ماخوذ
من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد ولم تعرب
لم تعرف امتعجب انت من حسن زيد ام ناف للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف او

واذا رفعته ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررته مع رفع
احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه مأخوذ من قولهم
عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس
والفساد وانما جعل الاعراب اخلافا في اخر الكلمة دون اولها
واوسطها لان الاعراب اعلم احوال الكلمة ولا يحسن المصير الى الحال الا
بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة
باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في اخر من
ونحوه في قولك اخذت من زيد من ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك
الاختلاف لا يكون اعرابا لانه لا بعامل لان الحرف لا حظ
في الاعراب وانما جئ بالحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين
قوله وما في اخره الف مقصورة لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم
المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون الصحيح
الاخر او معتله فالاول يختلف بالحركة لفظا في الاحوال الثلث نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون
اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديرا لا

الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصًا ورايت عصًا وضربت بعصًا
والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة
في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا ورحى
واعراب المبني محلي لا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم
بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي
والعمي فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها
وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة و
ذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها
ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي و
رايت ظبيًا ومررت بظبي وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة
ان تتطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل واحق
مما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات الى اخره اعلم ان الحركات

التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها
الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها
الاسماء الستة مضافة واعلم اولا بانها اسماء محذوفة الاعجاز
حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس
ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم
حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقا بين
المنتسب وبين غير المنتسب والحذف بالمنتسب اولى لما فيه من الثقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل
اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد صرح
فرد ما حذف منها لاجل الثقل واذا ردوا المحذوف لم يتات لهم ان
يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها ولم يجعل الواو
الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف وعلى ما سيجيء
فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها واستنامة للطبائع

الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع على حدها لئلا يبقيا كالمبتوحشين
بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة
فرع الافراد فصارت التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه و
مررت بابيه ولهم في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في
الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ايتم وامرؤ ثم سكنت الواو في حالة
الجر والرفع تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور يا مثلها في الميزان لوقوعها
ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها
وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبوها
الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبت
ياء لما ذكرنا ففيها النقل حالة الرفع والقلب حالة النصب والقلب والنقل حالة
الجر وذكر جدي رح في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها اخر وهو ان الواحد على
النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذا الحركات الثلث على النصف من هذه
الحروف لان الواو ضمة ومدة والضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعلوا اعراب الواحد والمفرد بالحركة لزم اعراب
المثنى والمضاف الزائد عليه بشطر بالحروف والزوائد على الحركات بشطر واختصوا هذه الستة دون سائر المقتضيات

للاضافة المحذوفة الاواخر كانها اطرد ردها الى الاصول في
التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يديان الا فيمن يقول في
الواحد يدي وفي العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافا بالحركة
مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابه وابه وابه
واعلم ان هنوه وهنه لغتان مشهورتان وكذلك حموه وحمه
وفوه وفمه وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر
وفي كلامهم قلت لبواب لدى دارها تيذن فاني حمها
وجارها * وفي الحديث الا حمها الموت وقولهم ويصبح ظمآن
وفي البحر فمه وفي فمي ماء وهل ينطق من في فمه ماء واصل
فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حروف العلة
لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على
حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما
اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه
الاسماء مقصورة فيقول اياه في الاحوال الثلث كما تقول عصاه قال الشاعر

ان اباها وابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها * وقول ابي
حنيفة رضي الله عنه لا ولو رماه بابا قبيس ارد على هذا
ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حروف
العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ولما
لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت
فقيل في وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجيء ونحو شعر صبحنا
الخزرجية مرهفات * ابار ذوي ارومتها ذووها * شاذ
والثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
وانما خصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في اليا لان
الحروف ثلثة فاختص واحد منها بهذا وواحد بذلك
واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو

بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص
الاخف بما هو اكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما
جعلا علامتي الرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي على الرفع ادل
منها على غيره فجعل علامة للرفع والالف لما كانت مشتركة بينها في
التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب
لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها طلبا لما في ذلك من وقوع
الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المباينة
انما هي بين الجر والنصب لان الرفع اشتراكهما في الحكم اولى لما جعلا
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر
لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما و
اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من
وجوه احدها ان الجر لازم للاسماء من الرفع لانه لا بد خل التقيلتين
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المخصوصين
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التآخي
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو
ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان النصب
الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا
في هذه الحروف هل هي حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء
في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما النون فهما
عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تدعو الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس معنى قولنا ان الالف بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة بل معناه انه
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فمست
الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية

بينهما فانقلت اليست الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلنا
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق
بينهما ثمه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها
حرف مبني والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت
لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن هو الكسر
لان حركة الساكن لا يكون الا بنائية فاوثر لها ما هو ابعد
الحركات من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل
النوعين من المعربات وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اختيهما فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه
اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكثرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها

اما التوالي الاجناس واما للخروج من العلمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا
والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى وجمعين
احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا والكلتا اسما مفردا لفظه
عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع
احواله على الالف كعصاك وعصازيد الا انه شبه بالي وعلى
للزومه الاضافة للذي ومهما يدل خلان عليه من الاسماء فقلبت
الفه ياء مع المضمرون المظهر فتقول ان كلا اخويك في الاحوا
الثلث وكلاهما في الرفع اذ لاحظ للالف وعليه في الرفع فيحمل كلا
عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الى وعلى لانهم لما رأوا الى وعلى يفتقران الى ما يدل خلان عليه
ورأوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ
به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في افادته
محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا
تاما فصارا كاسم واحد في ان حد الشطرين لا يستقل بدون الثاني
فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمرون المظهر لان المظهر يستقل

يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا ان ينصبوا علامة
يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل
هذا الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلم وانما توجد كثيرا في اوسطها
كسيد وميت وذيل وغيب ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج
في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذه الاتحاد يوجد مع جميع الحروف
الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة
ففعلوها لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني هو ما
ذكره المتاخرون وذلك ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى
فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة
الى المظهر حكم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما لم
تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر
فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا
معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما
ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال
ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان كلا ليس حكمه حكم العصا

حظا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة
عن الواو قطعا وفى الف كلا واختلاف فمن جعلها منقلبة من الواو
يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها باليا
وقيل انها فى حال الرفع تكتب بالالف وفى حال النصب والجر تكتب
باليا نضربهما بعرق الى اليا فى حالتين لصيرورتها معربة باليا فى
الحالتين والف عصا تكتب فى جميع الاحوال بالالف قوله
ويليق بالنصب والجر فى خمسة مواضع قد سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة لاستواء لفظى النصب والجر فى التثنية والجمع السالم
واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا
للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم
تقم فيه العلة التى اوجبت الحكم هناك وهذا نظائر لا تحصى
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبه
الفعل على ما سبق بين ذلك كان اولى الحركات بان
تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التباين
والتشاكل واما التسوية فى الضمير بينهما فيجئ من بعد قوله

ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون
في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها
لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها او وجبت
كونها على حبه واحد ولم يمكن ايضا ان تجعل الضمائر حروف الاعراب
لانها في الحقيقة من نفس الفعل فلن مزيادة حرف ينوب مناب الحركة
فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في
كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا حرفا شبيها بها
وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستازدوها
بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا
على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم
ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وانكانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مركبة منها على قول بعضهم وعلى كلا القولين فالمناسبة حاصلة وايضا

ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم حذف
الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في
الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف في النصب ثباتها في الرفع
لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور
في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله
والاسماء على ضربين الخ لما كان المعرب هو ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو
الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا
بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف
وهو ما يدخله الجر مع التنوين وانما جعل التنوين علامة للانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها
في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزاد وا ما
يناسبها وهو التنوين قوله غير المنصرف هو ما لا يدخله الجر مع التنوين

التنوين قوله غير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين
اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل
وقد كان التنوين علامة للتمكن ولا تمكن في الفعل قصدوا
ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا
انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل
له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل
على ان الجر غير مقصود بالمنع وانما منع لمشابهة التنوين
انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول الالف
واللام اعادوا الجر فلو كان ممن قصدهم منع الجر على انفراده
لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين وهذا اثروا منع الواو
حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان
الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان
الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علم التمكن ومنع الجر الذي هو بعض وجوه الاعراب
وهؤلاء اثروا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين

قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب

وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء

وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر

منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا لحقيق لان النصب

ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة

على المفعولية مخصوصا بها فاذا قيل الاسم منصوب

فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص بها

من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة

في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه

في رايت احمد وضربت زيدا فلا يصح اطلاق النصب عليه

هي حركة قامت مقام اختها وناعتها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة

على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح في

الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة

انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم التاليف

لانه مشتق من المصدر على ما سياتي بيانه من بعد وكل واحد من هذه الاسباب ثان للاول وفرع على الاصل

اذا العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لمجيئه في الامر العام
مجردا عن الزيادة والمونث مع الزيادة فرتبته مقدمة على
رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة
الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك دليلا على
فرعيته وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة
ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان
لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم و
كذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث
اياهما على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان
من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف وانما منع الصرف
لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا
الاسم قد دخله الفرعية من وجهين واما السبب الواحد فلا منع
الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متماثل بين الاصل
والفرع فلم يترجح

بالسبب الواحد جانب الفرع على جانب الاصل فجذبه الاصل
لاصالته لان الاصل فى الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه
سببان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف
منه والله اعلم قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اسما خمسة
حالة التنكير انما منع من الصرف هذه الخمسة حالة التنكير
السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فللو
ووزن الفعل الغالب ان افعل فى الفعل الكرمنه فى الاسم
فعلان التى مونثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعة
لالفى التانيث فى حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
هنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثمه وان
مونث مافيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر مافيه الفا التانيث مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء وان
تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا
تجتمع مع الالفين ثمه فلا يقال سكرانة كما لا يقال
حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة

المضارعة ههنا من وجوه احدها وجود الزيادة فيهما وثانيها كون الزائد حرفين وثالثها الزيادة

فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخيرين من
حيث كان مونثه من لفظه ودخلته التأنيث فان سمي به لا ينصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التا
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدو
نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع
الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله
اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين وا
وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير موثرة
في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث
كانت عارضة فبالحري ان لا توثر فيها لعدم افتراق الحال
بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت
المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف بها يشبه الو
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الو
حيث كانت عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت

الوصفية لازمة لها فتوثر الا ترى انك لا تقول ثلث رجال
وانما تقول رجال ثلث فانتقلت ما عدل عنه ثلث ايضا لا
الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومعهذا لم
يوثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير
منصرفين للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية له قد لزمت
عند التكرر فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالحري ان لا يصرف
واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو
الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما ثلث فانه اسم مفرد
قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل
قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة اخر وعن لا
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم
بين ثلث وثلثة وثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث
او مقصورة فانما منع الصرف منه اسما كان او صفة لان
الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في
طلحة وبنا الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حمل ضم اليه بل الكلمة موضوعة عليه

مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه

فانقلت اليست التاء في طلحة لازمة ايضا فما بالها لم تنزل منزلة

سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية

واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما فالالف فيهما كاحد الحروف

من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف

في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء

قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة وانما جعل الهمزة

منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى

فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسارها قبلها

ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ايضا ولو كانت الياء الثانية

منقلبة عن همزة اصلية كما كانت الياء الثانية في نحو خطية لوجب

ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحارى على مثل حجارى

كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شائع كثير فانقلت

اذا كان علامة التانيث هي الثانية والاولى

ليس في شيء من افادة التانيث فما معنى قولهم

الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبر
عن هذين الالفين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين
للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وما
الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه فقالوا
ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان
يقترن به سبب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن
به معنى هو كالتكرر له او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على
زنة واحد كانه جمع مرة اخرى ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب
اساور وانا عيم وسائر الجموع التي ليس على زنته واحد مبني
عليهما والى هذا اشار المصنف رحمه الله عليه حيث قال كما
وانا عيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال كذلك لانهما
جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام و
انا عيم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد
ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن امتناع
من الجمع مرة اخرى قوله وان كان الاوسط متحركا

كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج
عن مثال اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كرابية وعلانية ورفاهية
قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها في النصب بغير تنوين وانما نون نحو جوار
في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء في مثل فواعل لانه جمع
بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه
بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما
كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان باب سيد وميت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز فيه
التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفا لازما خرج
الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرفت
واما في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الواد ومررت
بالواد ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي
لان الياء مستحق الحركة في حال النصب فيجري مجرى
الياء في ضوارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون

للتنوين اليه سبيل قوله وستة حالة التعريف انما الصرف
الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية
فاذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا موثرا لكونها مشروطة بالعلمية
في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها
العلمية لان الاسم العجمة اذا الحقها التعريب في حالة العلمية
كان ذلك فرعية العرب اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما
العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند و
ان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها
وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان
نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف
لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف
كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف
نحو احمد وان جاوزته في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه
واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد بين ان يسمى بضرب في ان

الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر
وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس في
النكرة شيء يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يابى الظلامة منه
النوفل الزفر فانه كزافر وليس بمعدول فلو سميت بزفر هذا
صرفته وعمر اذهب في هذا الباب لانه لم يوجد الا في الاعلام
فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة فينصرف نكرة
وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف
في المعرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما
وان يكون لازما لا يؤثر الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية
تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولاعتبار لزومه صرفت الصفات المؤنثة نحو
ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو
طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان

سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه قوله ولنا
الاسمان الخ ان جعلا اسما واحدا اذ الم يتضمن الثاني معنى
الحرف نحو معد يكرب ولعلبك فانه لا ينصرف للعلمية التركيب
فان نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى
الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجيء ويجوز في
نحو معد يكرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا فيجر في
الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم
قبيلة مثلا فيقال معد يكرب او كرب في الاحوال
الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة
الا نحو احمر وانما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن
الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وعند
الاخفش ينصرف وحجة الاخفش ظاهر لان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة
سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصفية
ووزن الفعل فلما سمي به زال الوصف فلما نكر عاد الى

الث في الفصل عنه في نسخة الخط ١٢

اصله الذى ثبت له من منع الصرف وانكانت الوصفية
زائلة ليجرى على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي
هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فساله
عن سبب صرف اربع في سورة تبوك اربع مع الوصفية والوزن
فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم
للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان
في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه
لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان البعد من الصرف
واذا انكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر واما فعلا
فعل فكاحمر حذر والفعل بالتحريك واما الجمع الاقصى اذا سمي
فلم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له
نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن الاخفش
كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة
بالاعجمي بمنزلة السببين لان الجمع يقوم مقام
السببين فيكون مشابهته قائما مقام السببين

فاذا كان الامر كذلك يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه
ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة
الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان يصرف على مذهب ابي
الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر واما
عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز
فيه الصرف وتركه نحو هند ووعد وقد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونوح ولوط
وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيها قاومت مقام احد
السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى
قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال ولما جاءت رسلنا لوطا و
اما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان
الخفة قامت واحد الاسباب فبقي اثنان وذلك نحو ماه وجور في اسمي بلدتين
فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فان قلت لعل السكون قاوم العلمية فح يبقى
العجمة والتانيث ولا اعتبار بهما بدون العلمية قلت المقاومة بعد تاثير الاسباب
لا السبب واعتبارهما فبقيت له العجمة والتانيث بالعلمية لا باثرها واما المؤنث الثلاثي المتحرك

الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك تنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى
حُبلى حُبلِيٌّ وحُبليٌّ بالحذف والقلب ولم يجروا في نحو حبارى
الحذف لوقوع الالف خامسة انهم جعلوا نحو حبزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم
مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امراة وان سميت به رجلا صرفته
الحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم
يؤثر في منع الصرف مالم يكن في المسمى تاء بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم يرد التاء في الرباعي
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء لانها تقوى في التصغير قدمية
وعنيق فالحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما
فيه التاء لانه يمنع الصرف وان سميت به رجلا او امراة
والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل التسمية به

الا يرى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث
قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه يمنع الصرف
اذا كان اسم امراة لنقصانه عن البناء بدرجتين قوله وكم
فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاول
التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
عن اجتماع الساكنين وفعال هذا مؤنث بدليل قوله ولانت اشجع
من اسامة اذ + دعيت نزال ولج في الذعر + وذكر الامام عبد القاهر
رحمه الله ان نزال عدل عن انزل وانث الفاعل لقصد تانيث
الفعل كما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل ضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه يدل على معنى انزل
ثلاث مرات فجعل الياء التي هي ضمير المخاطبة في قولك افعلي بها
كذا دالة على قصد تكرير الفعل وجعله ثلاث مرات ونظير ما ذكره
ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رد ارجعني ارجعني

ونظيره القبا والمعنى الذي قال فلما عدل عن انزلى استعمل
في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد من الحمدة وهو ايضا علم لانه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن للمصدر لغتان احديهما وهي
الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها
في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم الى الصيغة
والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر
لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحا
هي الاولى وعليها البيت انشده اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وهو للخثيم بن صعب في امراته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المو

نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية على الكسر لمشاكلته فعال في
الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا منه قول
الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع
يجوز في السعة جاءتني لكاع الا ان تجعل لكعاء
علما لامراءة لئيمة تعدل عنها هكذا قال الامام عبد القاهر و
انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو
خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف اشباه هذا بالنداء فلهذا
اختص بالنداء في حال السعة قوله وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله
الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
او دخول اللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب
هو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين
لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير حمل واما على قول من يقول ان الجر مقصود
بالمنع فانجراره هنا بوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال جميعها لئلا

يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريته من الجر في كل حال والوجه
الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف
خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما
اخذ عنه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم
الامكان لا يقال ان حروف الجر لما دخل الفعل فكان يجب ان يعاد
الجر والتنوين لان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حروف الجر
لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث
في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان و
هو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك
ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانت معدودة في جملة الفعل من
جهة المعنى فتصير كانها لم تتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا
اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه وله والمبني نوعان لازم وعارض
اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني
الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة بينه وبين
لا تمكن له اعني الحروف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة

الاعراب او كان له ذلك فالاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض
وتعريف المصنف للمبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما
اشبهه ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المبني المفرد المنفي
بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبه الحروف
الصدر من المركب تشبه الحرف والعجز تضمن معناه ومثل هذه
الاشياء ليس مبني بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان تشبه
الحرف ولا يتضمن معناه وهي من المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف وانما
بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت في الدار ام في السوق ام في المسجد وفي غيرها من
المواضع واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهلم جرا وكذلك متى لانك
اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد وهلم جرا
اذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا وهلم جرا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى
حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

ولا يكون للمجازاة قوله اوما اشبهه كالذى والتى وشبه
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها
ولا تستقل بالفائدة وانما بُنِيَ اين وكيف على الحركة ولم يصل
فى البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة
قوله والعارض خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر
لان الاعراب فيه يؤدى الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا
او واوا فى حال النصب والرفع واما خروج الياء عن الحركة
وكلاهما خلاف الاصل فبنى على الكسر ايقاعا على الحركة والياء
واما المنادى المفرد المعرفة فانما بنى لوقوعه موقع الكاف
وهو مبنى فبنى ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد
توجهت بالخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض البناء فرقا
بين ما يكون البناء فيه عارض وبين ما يكون هو غريق فى البناء
وانما بنى على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة
الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان المنادى
منكرا نحو يا احمر ولا على الكسر للالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم

المحذوف وعنه اليا اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة
لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد عنه واحد غير معين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء
لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا
يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل
في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا
من رجل في الدار ويبنى على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح
لتناسب عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني
بني الصدر منه لتنزله منزلة وسط الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف
اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص
ههنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل فانما بني
لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرا
فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان
كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضمة لخفة المحذوف منه باقوى

الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان حال الاضافة
نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ايقاعا للمخالفة بين الحركة
الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر
بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام
لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد
استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منه بني بناء عارضا وهو ما
لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن
عند سيبويه رحمه الله عليه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء
كما صححوا نحو القود تنبيها على ان اصل باب بوب وانما بني عند لحوق
نون تاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة اشبه
نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان هذه الكلمات
منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات الثلثة ينقسم بحسب القسمة
العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولة فيها وهو واقع كالفعل
المضارع وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا
واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكن الا ما تضمن منها معنى حرف الجزاء

واما ان تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان
لا تكون عاملة وتكون معمولة فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف رحمة الله
عليه وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون
عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان
ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث
تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته
البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول فيه كل علم
قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غر
المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا
يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر المضاف
اليه ولا ينصب تمييزا وهو محمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي اي الاسماء المتضمنة

لمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد يثبت لتضمن معنى الحرف نحو
من تضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى
الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا
ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره
في المعنى وهو جزء وبعض وعلى ما هو ضده وهو كل وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملون الشيء على نظيره قوله
والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص
قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ايضا
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه
بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه
كالفاعلية او ما اشبهها والمفعولية او ما جرى مجريها والاضافة
ونحوها وهذه معان معقولة يستدعي نصب علامة يستدل بها عليه
فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها
وسموا تلك المعاني مقتضيات الاعراب والاشياء التي تعلقها به سبب

لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع
بالاسماء كما تقدم ذكره يستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه
حيث وجدوه اوفر حظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه
موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه
موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم وما اشبهه حيث كان النصب
اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم
مفقودا في الاسم وسموا تلك المضارعة الاسم مقتضية لاعرابه والمعنى
الذي هو به اوفر حظا من المضارعة او عني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه
والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل
النصب والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل الجزم
اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة
على وجه مخصوص فان العامل سبب لحدث المعنى المقتضي لكون
اخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل
ضربان هذا غني عن الشرح قوله

وما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت عليته اعلة تاثيره تزيل ذلك
اذا رايت الغلام في غلام زيد يوثر في الثاني فتجره وعرفت
علة هذا التاثير عن الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل
ما وجد فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت
عليته اى علية الاول اى عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية وهو

قد منا القياسية لاطرادها اذ لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم
على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ
النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكل
وغير المطرد بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله وان
الفعل منهما وهو لاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد
تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف
انما يعملان بعد تقويتهما به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع
والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب
لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

انما يقتضي الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان
يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله واما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم
جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعل والفاعل
هو ما استدل اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في
صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء
في زمان معين فاذا الاسناد كالجزئي الذاتي لمفهوم الفعل والذهن متى تصور الاسناد
لا بد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد وانتقال الذهن منه الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا
وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا
قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما
عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان
شرطه الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان
والرجال ليس بناقص لان المعنى به الا ان لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل
واحد من غير عطف نحو ضرب زيد عمرو وقوله فان لم يكن مظهرا فمضمر واعلم ان الفاعل
على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا وهو ولا يسند

اليه الا عند تعذر الوصل وهو متصل وهو ما بارز كضربا وضربوا وضربن
وضربت واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي
في زيد ضرب فهو فاعله ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يصل الى المفعول به
من غير وساطة الحرف نحو ضرب زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضرب زيد او متعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني من ان يصح
حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما
سيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار ههنا على
احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا
تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل
ذلك لفائدة نوع من المبالغة والتوكيد اذ انا بانه معطٍ على الاطلاق
واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا
او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء بصفته فلا يجوز ان تسكت
على احدهما لفقد ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز
حذفهما وحذف قولهم من يسمع يخل لقديم من يسمع حكايته يخلها صدقا
وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي
الى مفعولين وهما اعلمت وارأيت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز
الاخفش اظننت واحسبت ازعمت واخلت وقد تضمن اخبر وخبرت وحدثت

ونبات وانبات معنى اعلمت فتعدى تعديته قوله وقد يقام المفعول مقام
الفاعل اذا بني له الفعل فيرفع لاسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطى زيد درهما
اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فبني له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل ذكر نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ويضم اول متحركاته
وتكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان اول
المتحركات هو التاء اذ لا عبرة لهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب
اما في المضارع فان تضم حرف المضارعة وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد
فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويكرم ويستكرم
ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله لفظا فاعل لكون
الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب الخبر قوله ويجوز الاسناد
الى المفعول اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اياما كان سائغ نحو اعطى زيد
درهما واعطى درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد
لامه عاط اي اخذ ولما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد
قائما ولا تقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة
فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن من الالتباس فاجاز
ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك

زيد اني ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين المفعول به اعلم ان
من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد
ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه
ايضا من المنصوبات الخاصة لانه رفع الابهام فلا يجي الا فيما وجد فيه
الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها
وكذا تصبب الفرس عرقا والتمييز باب مزال عن اصل اذ الاصل في طاب
زيد نفسا طابت نفسه وكذلك تصبب عرقه فاذيل عنه ايذانا بضرب من
المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع الشيب تمييزا
عنه ايذان لشمول الاشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب راسي واشتعل
الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر
ولما فيهما من سلوك طريق الاجمال والتفصيل ومخبرهما من لطائف الاعتبارات
قوله وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما
جرى مجريها فان قلت كيف جعل المخبر ههنا قسما من معمول العوامل القياسية

وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق
لا من معمول الفعل الناصب القياسي فلا يلزم ما ذكرتم قوله والعام
خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما
كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه
نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه
فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما ضربت ضربا فانه يتناول
ضروب الضرب من الشديد وغيره وكذلك يتناول المرة وغيره من المرتين
والمرات وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا و
معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان ينصب
لمصدره او غير مصدره بما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني
فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يكون يلاقيه في
اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم
يكن مصدرا نبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او يلاقيه في الاشتقاق
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربت سوطا لانه اسم اقيم مقام
المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده وليس مصدر

ساط يسوط بدليل قولهم ضربته سوطين واسواط ولو كانت
مصدر المائتي وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا
لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه
لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا
الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت
لعدم دلالته عليه فالحري ان لا ينصب به اسما بعين ما ذكر ثم
وايضا ما ذكر ثم منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت
يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله و
فيه هو ظرف الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل
الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء فيها وقد سماه
الكوفيون محل الحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان كله
ومحدودة وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد
وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما
او متعديا بالخوت حينا ويوم الجمعة وامامك واما المحدود من
المكان كالسوق والدار فلا بد له من في ونحو كما عسل الطريق الثعلب

من الشواذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان
بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته
على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر
فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان فلم يدل الفعل
بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلة من زيد وعمرو فلم يعمل
فيه الا بواسطة الحروف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه
الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك
كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض كما
انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله
تعالى العالم الى وقت حديثك وكذا اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان
مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا يتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا
فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب قوله
وعند هو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات
ثلث عند وعند وعند ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندي واسع وقد يدخل عليها من بين حروف الجر

وحدها وقول العامة خرجت وذهبت الى عنده خطاء ولا كذلك
امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك فالحاصل ان الظرف
بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عندك وسواء من ظروف المكان
وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من
المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال
جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالتحريك ان
وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما حتى لو قلت ضربته وسط
راسه اى وجد الاعتماد وسط راسه ولو قلت ضربت وسط راسه
اى ضربت جرم راسه لان الوسط الجرم والوسط كونه فى ذلك الجرم وقال
الجوهرى يقال جلست وسط القوم بالسكون وفى وسط الدار بالتحريك
وقاله فكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو وسط
بالتحريك ثم قال وربما اسكن فيه وليس بوجه قوله واما دخلت الدار
فتوسع وذلك لان الدار مكان محدود فكان حقه ان يقال
دخلت فى الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا
اليه ونصبوا نصب الفعل به وذهب الخرمى الى انه فعل متعد

ونصب الدار بمنزلة بنيت الدار وقد ضعفوا قوله بان مصدره يجي على فعول
وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا او جلس جلوسا ولان
المقابلة لازم اعني خرجت قوله والمفعول له وهو علة الاقدام على الفعل
انما عده من المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام وقد
شرط في انتصابه ان يكون مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد
من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا
امس لان المفعول له انما ينتصب لانه في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن
يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج عن هذه الصفة لانه اذا
كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له
الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك وكذا اذا
لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت
مخافة الشر ايراد هذا المثال يؤذن الفوائد وهي ان المفعول له كما ينصبه
الفعل المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
لفاعل الفعل المذكور كما هو مذهب بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان

غرضا اوغير غرض والا لما جاز خرجت مخافة
الشر لان المخافة لا يكون غرضا فان المفعول
له كما يجئ نكرة يجئ معرفة خلافا لابن
السراج قوله والمفعول معه هو المنصوب
بعد الواو الكائنة بمعنى مع نحو استوى الماء
والخشبة وتعديته من المنصوبات العامة
انما تستقيم على مذهب الاخفش لان
الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما حمل فيه غير المتعدي لانه قد
قوي بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة
وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل
لانها في الاصل من حروف العطف
والنصب لا تعمل والاخفش على ان انتصاب
ما بعد الواو انتصاب مع نحو خرجت
معه فقد زيفوا قوله بان مع منصوب

على الظرفية والخشبة في قولك استوى
الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له
ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام
مع وكان الواو حرفا لا يتصور
فيه الاعراب اعربوا ما بعدها
اعراب مع كما
انهم وضعوا الا موضع غير
اعربوا ما بعده اعرابه
قوله والخامس من المنصوبات
العامة الحال وبيان
هيئة الفاعل او المفعول به
حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل
له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد
عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما
فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب

عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول به ثم انه اما ان يكون فاعلا
او مفعولا به لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او ما اشبهه من
الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو
ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى
لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول
معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما لما فيها من معنى التنبيه
وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف لانه موضوع للسؤال
عن الحال فبالحري ان يكون الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان يكون
نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما لو
تطابقا تعريفا وتنكيرا لاباءا ان لا يتطابقا اعرابا نزاعا الى عرفهما
في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى
الصفة للفعل ولذلك سماها سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر
الذي يدل عليه فاذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره
واذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها نحو جاءني راكبا رجل
وعليه قول الشاعر شعر لعزة موحشا طلل قديم * عفاها كل اسحم مستديم

اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت
النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك
جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام
متخوفا يوم الوغى الحمام + وقولك هل اتيك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا
راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا
ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا واطلق
القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل
قديم + عفاها كل اسحم مستديم انما يصح على مذهب الكوفيين
والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا
عن طلل اختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في
الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ
لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال متأخرة

من صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان نكرة
طلل بالفاعلية من الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره
لوجهين لتقدم الحال عليه وكونه موصوفا بتقديم فالحاصل ان تقديم
الحال على ذى الحال قد يكون لازما وقد يكون جائزا فالاول نحو
جاء فى راكبا رجل والجائز كما فى قوله جاء فى راكبا زيد
وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا
نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا
ابن كيسان لان الحال صفة فى الاصل والصفة
من التوابع واحسن حالا لتوابع ان يقع بعد المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع
له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة
وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف فى ارسلناك
والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس
عن الشرك واجتناب الكبائر وذكر صاحب

الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما
رسلناك الا رسالة كافة للناس اى عامة شاملة
لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل
اى اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث
هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل فى الجملة ويجرى على الفعل
من فعله واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل و
احترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق
لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على فعل من فعله
عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل لا انها
لا تجرى على فعل من فعلها نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة
من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول
لا نعنى بقولنا فعل حدث بل المراد منه انه بحيث يصح ان يسند
المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازاة لبعض
بالحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة
بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

هٰهنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا لما يقال
يضرب والذي بمعنى المضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا
يقال هذا ضارب زيدا عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء
على الافعال في العمل فلما لم تتوغل لما مضى اعراب من الاسم لم يعط للاسم اذا كان
بمعنى فعله وقد جاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط
بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسطا انما جاز لانه ماض في الظاهر الا ان على الحال
بدليل انك اذا وقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح وذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله اعتماده على الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في
صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين وقوله اسم المفعول
كل اسم اشتق لمن وقع عليه الفعل لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من فعل
عمل الفعل للفاعل وكذا اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل

المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط
احد الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب وغلامه فيكون
غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في
التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب ثم فتح الميم حتى لا
يلتبس بمفعول الافعال فصار مضربا ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع
فصار مضربا فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك
لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار
على يفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول
يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل من فعله
واعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي
وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجريت مجراها في العمل
فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباءه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفع بالفعل وانما قال نحو زيد كريم اباءه بالجمع دون الواحد
ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية للابتداء نحو زيد كريم ابوه

الصفات المشبهة اذ لا يقال في ابيض ابيضون وابيضة ١٢

بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان المبتدأ لقيل كريمون
اباؤه اذ المبتداء على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قيل كيف
عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء
قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم
الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في معنى
الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في
اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه
حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم
فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه
تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل
على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس
قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان عليه ليدل على ان الحال
محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو
كان زيد يقوم امس او قائم غلامه ولهذا قالوا ان
هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول

زيد حسن مريدا به سيحسن او كان حسنا قد انقطع قوله المصدر هو الاسم
الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمي المصدر مصدرا
لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه
ان المصدر اسم يستقل بنفسه ليستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر على شئ واحد هو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين
واصل له ولان المصدر له مثال واحد الفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه
المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد ان يكون فيه الاصل
واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته
قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على صالة الفعل مطلقا وكون المصدر
عنه مستقا وان دل فانما يدل على اصالته في التصرف ولا كلام فيه كما لا كلام في ان
الاصل في العمل والمصدر فرع عليه وهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وكل فعل له رفع ونصب كان المصدر كذلك وانما
قال فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء كما تقول من ان ضرب
زيد عمرا لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونها

نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج زيد
وان يخرج خبر له فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني
كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما
يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك به كما لا تقول زيدا
ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل ثم اعلم ان المصدر المتعدي
المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا
ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو من
دق القصار وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذق والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد عمرا والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص

الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم
الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير فالمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول فيجوز الحمل عليه كما في الفاعل اما المصدر
اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو
فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او
على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان
اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به والمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا
كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وندرته
ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام
مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف وحذف للعلم به ولم يضمر
لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يحتمل الضمير وما
يدلك على حذفه انك تقول اعجبني من هذا الامر ظهور كله كما تقول ان ظهر كله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او وجاز مجرى
الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد احلت بخلاف المصدر فانه اسم

والاسماء كلها لا يلزمها ان يكون مسندا الى شئ وما قوله تعالى وهم من
بعد غلبهم سيغلبون فمن قراء سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر
مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر المفعول مترددا على
خلاف الوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به
ويجعل الضمير المضاف اليه للفارس لا للروم ومجال الكلام في الآية
متسع غير انه يفضي الى الاطناب العمل قوله والمضاف كل اسم اضيف
الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني علم ان الاسم غير اصيل في العمل
انما العمل للافعال والحروف وانما عمل المضاف الجر هضما لان في الكلام
معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين واعلم
ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد
فاذا اضيفت تعرف فصار بواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه
وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف
اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال
كذلك يجب ان يتسع معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر

مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو
راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يركب
عليه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض
الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي
المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما
قال في الغالب احتى انا من قولهم ثابت الغدو وقتلى الطف
فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثابت في الغدو وقتلى في الطف
لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبين النوع فانك اذا قلت
خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيفت تبينت النوع والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ الامام
عبد القاهر رحمه الله وانما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى اغلام لزيد ايضا حال
المعنى الجر لان اللام مقدرة كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين و
يعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين
المضاف والمضاف اليه ايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا

سوالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف
حذفا يخرجها من ان تكون في حكم المذكور او في اعداد المضمر واذا كان
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا
عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم
اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر الجرجاني ان
في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه علة العمل يحدث بها هذا الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده واري ان يراد هذا
السوال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعمله ولان المعنى من التضمن
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواتها لما كان
معناها يشتمل على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم فالمتضمن على
هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه لا العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في
نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا
بان يعطى الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم
ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث
بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا
المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما
على ما ذكروا فان قيل فعلى هذا ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا
بني والجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم والاغلب اذ البناء مما يوجب
مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم فلا
تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا
التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت البناء في مفرديهما قائمة او نقول
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين ينزل منه
منزل التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا
ما قام مقامه قوله اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة و

اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها

اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ويدل على ان هذه

وهو اضافة اسم الفاعل الى مفعوله

الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف

النكرة بالمضاف وقوعه حالا نحو مررت برجل ضارب زيد وجاءني

كهذا المثال

زيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت

حال

وكذا الصفة للنكرة لا يكون الا نكرة

برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا

انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع بجميع

اجزاء الموصوف به واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه

اي الحسن اي الحسن اي بالحسن

ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدلك على

نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند حائل وشاحها وتانيثها

في هند حائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين ونوني

التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه

ينزل عن المضاف بمنزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين

على اخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف

وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية

التي وضعها للتعريف قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم

انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتضيف به النكرة لان الاضافة

ليست بمحضة فاذا اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه

حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي

هذا الى تعريف المعرف لا يقال الخفة المطلوبة من الاضافة

اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو لسقوط

التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول

ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد

حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان

التقدير الحسن وجهه فلما اضفت افدت التخفيف من وجهين وهما سقوط

الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف

منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام

لانا نقول ان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضاربا

زيد وانما جاز هذا لان هناك نونا تسقطه ويعاقبه المضاف اليه فيكون

في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز

مع انك لا تقيد خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل فلا يجوز
الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه واما نحو الضارب
والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من التخفيف باستبدال الضمير المتصل
من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف
جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل في
قولك ضربك لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا
بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني وضارباني وضاربوني لكراهة
اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه بتعاله اجراء
على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربك مثلا فالياء لا يكون الا
ضمير مجرور هذا ما اختاره الزمخشري وقال الامام عبد القاهر رحمه الله
الى انه ضمير منصوب بمنزلة في نحو ضربني قوله والاسم التام انما نصب الاسم النا
التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكو

الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من
اسماء الفاعلين والمصدر الا يرى ان راقودا في قولك راقود خلا اسم
قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين ومبهم يحتمل لاجناس
المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب بالتنوين
في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين و
كذلك منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من
اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما
كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل
من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا الى ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطى الى الضمير يمنع من جر درهم
فهذا هو الاسم التام ثم ان الاسم التام قد يكون زائلا وقد يكون لازما
فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود
خل وفي منوان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة
اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشر ودرهم لان عشرون اسم مفرد موضوع

لمضاعف عشرة وليس يجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لكان ان يقع عشرون على ثلثة عشرات ويقع ثلثون على ثلثة
ثلاث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص عشرون
بعشرة مرتين وثلثون بثلث مرات ثلث عشرة علمنا انه اسم موضوع
مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو
والنون يمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤه عسل لانه مضاف
الى المضمر وممتنع ان يضاف الشيء مرتين اذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام
فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى كف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و
اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما يمنع اضافة الملؤ
في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي
كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه

الكف قلنا ذلك لملؤ لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص
كالاناء او الى ما هو موزون ومعروف كالزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل
اولى منه في تمثيل التنوين ثم العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم الذي فيه التنوين لان اعمال الاسم التام مشروطة باقتضائه
التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف
لا الكف اذ لا ابهام فيه ويدلك على هذا انك اذا جئت بالكف منونا غير مضاف
اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم تقتض التمييز البتة و
انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فوجب ان يكون العامل للمضاف
المشبه لا المضاف وقال الشيخ عبد القاهر رح ان سحابا هنا قد انتصب من
وجهين احدهما بتمام التنوين والثاني بالاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه
ان اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة
ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول
لانعقاد الاجماع بينهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول
واحد فالعمل للاول باتفاقهم او للثاني منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما
للتنوين هنا يصلح لما بينا ان اعمال الاسم التام شرطه ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد انتفى شرطه هنا

الشيخ قوله اعلم المصنف من جعله العامل هنا هو الاسم المنون
لان الشيخ كما يجوز ههنا النصب من وجهين جعل المصنف الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح فان المقتضيين اذا ازدحما على
واحد فالعمل لاحقهما وجودا الان ذلك خط يظهر بادنى تامل
فيما ذكرنا قوله ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال
ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه
التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما
سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما
عندك من العسل بملاء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا في
لي منوان سمنا فقد زنت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم تقسه لبقي قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد
كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقال للجملة وهذا

فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز الاول سمي تمييزا عن الجملة ويأتي بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام هنا في اسناده الطيب الى زيد لا في الطيب على انفراده ولا في زيد على الانفراد والمميز الثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويأتي بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام هنا في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قوله وهي على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لاصالتها في العمل لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال

او الحروف فهي في العمل متباخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس او غيره ثم قدم من الحروف العاملة ما هو العامل في الاسم على
ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في
في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان
ان الناصب هو هذا الحرف او الفعل في قوله عامل في الجملة تجوز
تساهل اذ المراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث
هي الجملة لا يستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة
حيث ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار
عشر الحروف الجارة موضوعة لاقضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها مشتركة في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه يختلف بها فمن
معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون من للتبعيض في اخذت من المال اي
بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاول مبدأ

اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة مبدأ خروجك
الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم تفده
في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ
لا يصح ان يكون الشخص خارجا وغير خارج وقد يكون للبيان في نحو عشرة
من الدراهم لان العشرة قد يكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم
تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
اقرب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد ودخولها في حال
الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية
حيث توصل الافعال الى السماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل
قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال
السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها
للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق
لان احدا اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة لان النكرة في موضع النفي تقسم اذ لا جاءني احد

تعم اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا
فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك
لو قلته بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا له اذ صحة قولهم
ما جاءني رجل بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد
دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراها
مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية
في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو
الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى في معناها الا انها تفارقها من وجوه وهي ان
مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح

فان الصبح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرورها ما
يكون اخر جزء من الشيء وما يلاقي اخر جزء منه وذلك لان الفعل
المتعدي بها الغرض فيه ان يقتضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي
غايته عليه كما ذكره الزمخشري في مفصله ولا يجب ان يكون مجرورها الى
كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها
وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة قد اكل الرأس فلا يجوز
ان يكون الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على
ليس باخر جزء من الشيء وما يلاقي اخره وهذا لم يجز على ما مر وان الى تدخل
على المظهر والمضمر جميعا خلافا لزيد واليه وحتى تدخل الا على المظهر
فلا يقال حتاه والف حتى لا يلتبس بها الجار فتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها
بخلاف الى اما العاطفة فنحو ما جاءني القوم حتى زيد فلذلك نصب
والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في انجاء مجانسة ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا
يتصور ان يكون احد طرفي الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما تدخل
للتعظيم او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة

اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له وان اخذ من اعلاه فادناه
غاية وطرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند
خارجة او حتى خرجت هند وقد جاء في مسئلة السمكة الوجوه
الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع
على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول واما في
فهي للظرف ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في
الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء
فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وخامره اي خالطه
منه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى
القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة
الاستعمال وردما للاختصاص ورفعا للالتباس اذ لو قلت اقسمت
بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما به وقد وقعوا موقعه الواو بعد حذف
الفعل لذلك نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز اقسمت والله وامالت ابدعنها لتقاربهما
في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء

عن الواو نحو تالله لاكيدن اصنامكم وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم
نحو تجاه وتراث وتخمة واصلها وجاه ووراث ووخمة ثم ان
الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز اظهار
الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو بالله وبه لاعبدنه
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف
للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو ولكونها فرعا عن الباء لم تدخل
الا على المظهر والتاء لكونها فرعا عن الواو لم تدخل الا على اسم واحد هو
الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فانقلبت اليست
التعدية في اوجهها الاخرى قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد افادت
مع التعدية معنى اخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها
للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم تسمى اداة ووصلة
للفعل ومكملة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اي معها فالواو
والفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد
في المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم على احد التاويلين وفي المرفوع نحو وكفى
بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع كما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص
وقال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد

وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الحل للفرس فانه لما اختص به لدوام
ملابسة له اجري مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا ملك له وعلى
هذا جاءني اخ لزيد وابن له وقد يزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل
قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم
للتكثير تقول رب رجل رايته وانت تريد ان تعلل ذلك هذا اصلها ثم غلب
عليه الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المد
وعد المآثر شعر الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم
بدارة جلجل وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها
يصدر بها الكلام فيقال رب رجل جاءني ولا يقال جاءني رب رجل
وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر
الكلام الا يرى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل
يقول ذلك الا زيد وانما اختص النفي والشرط والاستفهام بصدر الكلام
لانها معان دخلت الجمل لتغيير معناها فوجب ان يصرف العناية الى
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة احب واختصاصها بها ليصح

معنى التقليل فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وهذا لانه
ما اريد به شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شئ ما فلهذا فسر بالنكرة
كما ترى فلو كان معينا كما في قوله لي مثله رجلا لجاز ان تقول ربك
رجلا كما جاز في لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلطه
على الاسم يجي محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر
ذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب
رجل ادركته او لقيته والحال تدل عليه فحذف كما حذف مع الباء في
بسم الله ولا يظن ان لقيتهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه
مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة اياه عليه لزم كون الشئ فاعلا
ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزمه الصفة اذا كان مظهرا اما
بالجملة كما مر واما بالمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما يلزم الوصف ليكون
عوضا عن الفعل وقيل انما لزم مجرورها الصفة لتكون عوضا عن الفعل وقيل
انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من
رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته
كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا يعلم ان الذي استلقاه فيما بعد قليل او كثير وما قوله تعالى

أن فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وبعد اليه وانما تريد ان
فضل زيد بدأ من هذا للوضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه
اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا في نحو قولك الذي
اخوك ويدل على كونها حرفا وصلها الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فالصلة فيكون
جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد اخوك لا يقال التقدير الذي هو
كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا
مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقاس عليه الذي قام
اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا سمعنا في
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما في نحو قوله يضحكن
كالبرد المنهمر اي عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى
الاسم بعدها وكذلك مذ تقول كنت عندنا مذ الليلة اي استقرت

لينونتك عندنا مذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرفع ما بعدهما و
يكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته مذ
يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة وهو بمنزلة
من الجارة في ان الغرض هي الدلالة على ابتداء الغاية وعلى
هذا لا تحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا
مذ وقت ما مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره
اذ كل واحد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد
بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت امد ذلك
يومان واول وقته واخره يومان فلا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب
العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز على تاويل
ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفرق بينه
وبين ما اذا كان المراد منه اول الوقت دون اخره ان الرؤية في هذا الوجه لم يلتبس
بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء منه فهي منفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول
اعني الذي يكون المراد منه اول المدة دون اخرها كانت الرؤية قد انقطعت في
يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في الجر

على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احديهما كما رايته والاخرى
مذ يومان لان مذ مبتدا ويومان خبره كان المعنى ما رايته و
امد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة وانما لم يسع
تخلل العاطف بين الجملتين بخو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك
مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي
قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما
رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان
الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت فلم يجز دخول العاطف كما
في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المصنف رحمه الله يجوز
مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت كما
ذكرناه واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم
ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر هنا
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت انتفاء الرؤية معتدا بهذا
المقدار وانه يوازن لهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع عند
اخرها رفعت ولو اردت ان مبداءه اول هذه المدة الى وقتك الذي

يتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك ترى الله
كان بعد ولم تبلغ غايته حرت فقلت ما رايته مذ يومين ترى ان
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
يثبته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا ففي التنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد رحمه
الله انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد
اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرورا
الاول ومنصوبا على الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي عدى بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم تنصرف
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء حيث تجري الا وهو حرف غير متصرف
ادخلت ما على عدا وخلا لينصبا البتة لتخصصهما بفعلين اذ ذاك وذلك ان التامل الصادق
في مواردهما وموارد استعمالهما يشهد لهما التي تصدق ان بها انهما لا تخلوا من ان
تكون مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما فانكما مصدرية فلا بد ان يكون الواقع

الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدا زيد
بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا يتصل باول
الحرف وانما يتصل باخره نحو انما وربما واذا ادخلت على الفعل ادخلت
اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر
في المائة الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة قد سبق ذكر الاختلاف
في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو
الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا
وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه
الى الفعل او معناه ولهذا لا ينتصب في قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب
ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا
لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل
وما يجري مجراه عامل فان تجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى
من ان تجعل العمل للواو الذي لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل
المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله
على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض قوله حروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة

اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد وما هو بمنزلة من نام او ساه
والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد ليستعمل فيهما وقد
اهمل ذكروا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
ان لم تكن بنداء حقيقة قوله ينصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت ارد
او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادى يتوجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعنى بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله
فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما سادا بيا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده وقيل يا
بدل من الالتباس بالجر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اباك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك
على الخطاب لان الاسم المظهر اذا كان ليستعمل للغائب لانه
ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف

ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء النيابة
منابه الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة فى حرف النداء
انه نائب منابه الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة اى
لاسبيل للحرف اليها ويدل عليها ايضا تعلق لام الجر به فى
نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل وهذا زعم بعضهم ان فيه
ضميرا ومال عبد القاهر رحمه الله الى هذا المذهب فى قوله
او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد لمشابهته بين هذا و
المضاف من ثلاثة اوجه وهى كون الاول عاملا فى
الثانى لابد من لا تخلو من ان تجعل متصلا بزيد او بخيرا فان
كان الاول كان زيد مع الجار فى موضع المفعول به مثله
فى مررت بزيد وان كان الثانى كان اظهر لان الثانى
قد انجر بالاول كانجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثانى
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثانى تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة

متحققة فی قولهم یا ضاربا زید او یا مضروبا غلامه و یا
حسنا وجه الاخ والثانی دون الاول والثالث فی قولهم یا ثلثة
وثلثین اسم رجل قوله او نکرة کقول الاعمی یا رجلا خذ
بیدی رجلا ههنا نکرة لانه لا یقصد به واحد بعینه بل کل من
تاخذه بیده فهو للمنادی قوله واما المنادی المفرد المعرفة فمضموم
قد سبقت الاشارة الی العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه
موقع کاف الخطاب واما المضاف فلم یبن لما ذکرنا ان
المضاف الیه بمنزلة التنوین لمعاقبته ایاه والتنوین علم التمکن
فلا یجوز ان یبنی مع ما هو بمنزلة علم التمکن واما النکرة فلم
یبن لانتفاء علة البناء فیه حیث لم تقع موقع کاف الخطاب و
فی قوله یا زید ویا رجل اشارة الی ان المنادی المفرد المعرفة علی
ضربین احدهما ما کان معرفة قبل النداء نحو یا زید والثانی ما
تعرف بالنداء نحو یا رجل فانه لم یکن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حیث انک اذا اقبلت علی واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجری مجری ان تقول
الرجل بلام التعریف قاصدا واحدا بعینه ثم اختلف اصحابنا فی ان العلم هل یکون باقیا علی

امرأ فذهب الاكثرون الى انه نكرة وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين
كما يقال رجل من الرجال ثم خصّ بالنداء من بين الجنس والا
لكان جميعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحروف النداء واللام
ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو
يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في
المفتاح قولهم ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة
عرف علة البناء في المفرد للمعرفة علم انه وان كان مضموما لفظا لكن
حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذ اولتها العوامل ويدل
على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد افلو
ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب
امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل
وان كان مكسورا لفظا وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي
تصاحبها محمولة على المواضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في وصف

المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر وهؤلاء
الظريفين لان الضم لما اطرد فى كل منادى مفرد معرفة اشبه
فى الظاهر ما يرفع بالفعل نحو جاءنى احمد فاجيز الحمل على لفظه كما فى المعرب
ولم يجز ذلك فى امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد
فيه البناء على الكسر فانقلت كيف جوزوا توصيف المنادى المبنى المعرفة
مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم فى
الضمائر لانها لا توصف بجامل البتة قلنا انه وان وقع موقع كاف
الخطاب الا انه لم يجر مجراه فى كل حال ويدل على ذلك انهم قالوا
يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم
نظرا الى الاصل اذ لم يكن للمنادى من اعلام الخطاب فى الاصل كانت
واياك فالحاصل ان الشئ اذا شابه بالشئ لم يجر على سننه فى كل
حال ومما يخط فى سلك الصفة فى تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ
والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من
المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام لبشر وبشرا و
يا زيد الحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام

على المنادى وانكان لا يجوز يا الحارث لعدم وجوب ان يتحقق المعطوف
ما يتحقق للمعطوف عليه لبعده عنه الا يرى انه يجوز ان يقال
رُبَّ شاة وسخلتها مع امتناع ان يقال رب سخلتها الا الواو وان
تنزل منزلة العامل ولكن ليس الواو بمنزلته فى كونه عاملا للنداء
الذى يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام ويدل
على انه ليس بمجرى العامل جواز قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو
قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد و
لا يجوز فى المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى
بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وهكذا احكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع
والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه فى حكم
تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردة وانكانت مضافة فالنصب
لاغير لان التابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن فى المنادى
اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يجوز فيما هو تابع له اذا كان
مضافا الا النصب وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه وتميم
كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو وقوله

ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز هنا الا الرفع لان يا
وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤا بأي
ليكون صلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص
بالنداء وبلام التعريف فكان هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال ضاحب
الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان
تقول يا ايها ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فانك اذا قلت
يا ايها الرجل زال الابهام فكانك قلت يا رجل وضمة اللام هنا
غموض لانا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب هي التي
لها عامل ولا عامل هنا ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف
واللام الا الان فانه يبنى مع الالف واللام قيل ان الالف واللام فيه
وكذلك اذا قلنا انها شبهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا بينها وبين
حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسمونه المبني المشبهة بالمعرب من
حقها ان تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان نقول انها حركة لها منزلة
بين منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من
حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المنتى

المبني قد اعطى شبها من المعرب وان علمنا بمذهب ابي الحسن الخ
في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابن لكون الحركة حركة
الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله وانما اقحمت حرف التنبيه بين
اي وبين صفته تعويضا اي عما يستوجبه من الاضافة فقولك و
تدخل يا على ما فيه الالف واللام لاعلى اسم الله وحده قد سبقت
الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء على ما فيه
الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله لان الالف واللام لا يفارقان
كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض من همزة اله فصارا كانهما قد
منزلة بعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في
غيره لان قطع الهمزة مع اللام في غير النداء وانكانت عوضا عن
الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عنها معنى التعريف اساسا فوصلوا
واما في النداء فقد تجردت للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف
لان التعريف النداء اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت فقولك فان وصفت المنادى المضموم بابن وهو بين
علمين اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين

علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد
كحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك
عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى
بمنزلة شئ واحد فاتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان
الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهى النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهى بنائية اتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر
بعضهم انه فيه نظر لان الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد بن عمرو حركة
الاعراب والحركة فى دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بابنم وامرء فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرء حركة الاعراب
كذلك يكون حركة ابن حركة الاعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم يبن
منهما الا الاول اذا عرى الثانى عن مقارنة الحرف كما فى نحو بعلبك فقوله
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من
بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء فى قوله بنيت الى المنادى والابن اى بنيت

المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوز والاتباع فيما
يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد
لان القياس ان لا يجوز والاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة
واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا
لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة
فهي كالجزء من الموصوف لانا نقول ان من الصفات ما هو شديد
امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف
والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من
الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذ لم يكن بين العلمين
لان الرجل اذا اريد نسبة الى ابيه فالتزم ما تكون هذه النسبة
ان يذكر كلوا حد منهما باسم العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين
علمين لا يرى انه لا يجوز ان يكون ابناء ولا يكون ابن اخ لاحدهما
يدل على شدة اتصال الابن اذا كان واقعا بين علمين بموصوفه
اسقطوا التنوين من غير النداء نحو هذا زيد ابن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذ

اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين
علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر الاوصاف
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر يا
لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل
المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف
نحو لك ومع المظهرات تكسره نحو لزيد وانما فتحت مع الكاف لان الاصل
في الحروف الواردة على هجاء واحد ان بني على الفتحة التي هي اخت
السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
في المظهر فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان زيدا لهذا
يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا
واللام للاختصاص ثم هذا الالتباس لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي
المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة استحقها في الاصل وعلى هذا

تفتح مع المنادى ايضا الماذكرنا نحو يا الله فكما انك قد ابصرت ما عجبت
حسنه فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك كلو جل
قولك وقولهم يا للبهيمة بالكسرة هذا جواب عن سؤال عسى ان يورد
على ماذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيمة
بكسر اللام واجاب بان للمنادى متروك كما في قولهم يا بوس لزيد
والمعنى يا للقوم للبهيمة اى احضروها وشاهدوها والبهيمة البهتان
وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعصيبة ويا للافيلة قولك وترخيم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في اخره على سبيل الاعتباط
والاعتباط ذبح الابل وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف عن اخر
الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور الساكنين او غير
ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون كلامها
محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف للسمي ترخيما وقيل انها التي
تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للمحبوب
رخاما فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل
انما اختص بالنداء باب التغيير فالتغيير يحسن بالتغيير وكان

انما يكون الامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل
التوقف بتمام الكلام وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما
وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلثة
احرف ليبقى بعد الحذف ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا ترخيم
ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق
يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة من القياس فلا يحسن ان
يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير المنادى والرابعة ان
لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا و
ذلك لان المستغيث لا يامن من نوع تعلل من المستغاث بالالتباس
وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل فيتعذر الحذف
والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلث الاخيرة لاشتهارها فيما

بينهم ثم ان للعرب فى الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف
اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة
او السكون والثانى ان يجعل ما بقى بعد الحذف كانه اسم برأسه
ولم يحذف منه شئ فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار
ويا هرق فى يا حارث وهرقل وان شئت قلت يا حار وهرق بالضم
كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما
لكن كان التقدير مختلف وذلك نحو يا بلب فى رجل مسمى ببلبل
ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون فى اخره زيادتان فى حكم زيادة
واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثانى
اما ان يكون قبل اخره مدة زائدة او لم تكن فان لم تكن لم
تحذف الا الاخيرة نحو يا حار فى يا حارث بالكسر والضم على
اللغتين وان كان مدة فالاسم لا يخلو اما ان يبقى بعد الحذف
على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا
الاخيرة نحو يا سعى فى المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة
مقدرة فى الياء على لغة من يقول يا حار بالضم غير مقدرة

في اللغة الاخرى وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم

في منصور على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة

واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله

الا ما كان في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة

على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان

العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف من حيث

ان العلم كثير الاستعمال بقبل العلمية ومن حيث انه

لا يلتبس واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط

لان تاء التانيث في الكلام في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون ولذلك

لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في الكلمة لم

يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان تاء التانيث منفصلة غير

مبني عليها الكلمة قوله يا ثب اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين ثبة

اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل واحد الشرطين مفقود

وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودين

فيه وجاز فيه الفتح والضم قوله والا في الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته

استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من
تثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر وشفع انكان الاول مثبتا
بالنفي والنكان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى قولك وهو اخراج
الشئ عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا عن المجئ الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار
في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه خرج عن حكم
دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل في الحكم فكيف خرج قلنا المراد
بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون
في الكلام الموجب او غير الموجب والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد
الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستفهام
تراد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فاذا

الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان
العامل فيهما الفعل بتوسط الحرف والمصحح جعل الحرف ههنا عاملا
كما جعل الواو ثمة عاملا وانكان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو
المتصور من مذهب النحويين وانكان غير موجب فلا يخلو من ان
يكون تاما او غير تام والمعنى بالتمام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه
فانكان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
او لا يكون فانكان مقدما فالمستثنى منصوب البتة متباع البدل
لان البدل لا يتقدم على المبدل منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا
نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وانكان من جنس
المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما

جاءني احد الا زيدٌ والا زيد او ما مررت باحد الا زيدٍ والا زيد
وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه
يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا
لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها
اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت
بعد الا لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل
بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان
قولك ما جاءني احدٌ الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان
كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا او جزء منه بخلاف النصب اذ
هو فضلة ولا يكون جزء من الكلام فالحمل عليه اولى وانما لم يجز البدل
في الموجب نحو جاءني القوم الا زيد لان المبدل يقوم مقام
المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت
جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني فكيف ترفعه به وقد نفيته عنه
وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا
عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء لكنت قد اسقطت القوم

راسا واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام
يعاقبه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا
قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير
المعاني دون الالفاظ نحو هل وبل وغيره ولا يجوز هذا الا في المنفي
لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لم
تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت
الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان
الا لا تزاد في الاثبات وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا
نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا
زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المبني بالا كما
رفعته بالفعل المنفي بما فهذا تحكم على الاوضاع وخروج بها عن
طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن
البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير كحكم الاسم
الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوع في الاصل للوصفية ولا تقع الا صفة للنكرة وان اضيفت

لانه موضوع فى الاصل على ما بينا فى التعريف لانك اذا قلت
مررت بغيرك فكل من عداك المخاطب غيره واذا كان موضوعا
على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما
له ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون فتوصف
به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك تريد ان مرورك قد وقع
على المخاطب فى رجل اخر وانك لم تمر بالمخاطب بل باخر او انك
مررت برجل يخالف المخاطب فى المذاهب والشمائل وهو ضد او
خلاف مثلك بخلافه فى الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة
فى الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله فى
اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة
فادخلوا كلا واحد منهما على صاحبه اعنى انهم استعاروا غيرا
لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان
اسما متمكنا واستعاروا الا بمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب
غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءنى القوم غير زيد وما جاءنى
غير زيد احد وما جاءنى احد غير حمار وما جاءنى احد غير

وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدى
لغير واسطة حرف ولم يعمل فى الاسم الواقع بعد الا قلنا لان
غير التوغلة فى الابهام اشبه الظروف المكانية التى هى الجهات
الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدى كما عمل فيها
اما الثانى اعنى دخول الا على غير فى الوصفية فنحو قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى غير الله ولا يجوز الاستثناء
لان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فلم يسغ ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة
غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للاية دلالة قاطعة على التوحيد وقولهم
ومثله سوى اعلم ان سوى فى معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان
سوى عندهم ظرف مكان فى الاصل وحقه ان لا يليه العوامل
لان المعنى المقدر فيه عامل فنا صب كان الظرف منصوب
فى كل حال فى كل موضع فلا يجوز ان يكون معمولا عاملين فى حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك
قبح مررت لسواك لانه فى معنى مكانك وما يدل على ظرفيته وقوعه

صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غيره والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجيء عندهم في السعة مررت بسواك وجاءني
سواك قوله والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالافعال
وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث لفظا
الا سما وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على
ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الحروف
بالفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع
منصوب وقد مر فيه المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك
كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم ومنه
جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ في العمل وانما هو
محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او
ضرب عمرو زيدا وانما كان تقديم المنصوب فيها اولى ليكون بعد
من المشابهة اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع

هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته
فان قلت الخبر اذا كان ظرفا فما الذي يسوغ فيه تقديمه على الاسم
نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع
والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في
غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو
قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان تقدم على ان لا
تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحراف ان تعمل في ما
قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف مقدما
عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل
وقد عمل الحروف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف
الطرفين على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما
جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول
الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك
وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه
يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبره

يكون ذا صاحب خبرا له ولان فح يكون معمولا لعاملين مختلفين
ولا يخفى استحالة هذا عند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى العمال عاملين فيه قوله ان وان
للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فكانك تحقق مضمون الجملة واثبت
تقدمها في التصديق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح
انها نقلت معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان المكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم
يجامع لامه الا اياها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا و
ان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو
لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فاخلوها
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر
ايضا اذا تقدمه ولا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتاخر
عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان لكونها مع ما عملت فيه مرفوعا
المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل وهو ان زيدا قائم
وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فالم تمض فالنصب واجب

والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان فى الاية
تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون بعد مضى
الخبر والتقدير شاهدناه والا فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا فى شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة
التقدير فى الاية هى الايذان بان الصابئين الذين
كانوا البعد منتزعا فى الشرك واثبت قدما فى
الكفر واسموا الصابئين الا انهم صبوا عن الاديان
كلها لو امنوا يصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن
غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة
واما فى البيت فهى للاشعار بان المخاطبين اوغل
فى البغى فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا
ولو قيل بالنصب نحو الصابئين واياكم
لما كان من التقديم والتاخير من شئ لان التقدير

والتاخير فى المنزال دون القادر هكذا ذكر فى
الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة
من كاف التشبيه وان اذ الاصل فى قولك كان
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف
فتحت همزة ان لتكون داخلا على المفرد لفظا
والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه
وانما عدل الكلام عن سمة الاول ليكون
الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى
انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك
على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا
كالاسد اذ التشبيه انما يكون
بعد مضى صدره على الاثبات
قوله ولكن للاستدراك اعلم
ان لكن يتوسط بين كلامين
متغايرين نفيا

واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك
ما جاءني زيد لكن عمرو وجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد تنزل
التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني
زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قوله تعالى يليتنا نرد وقوله تعالى لعل الساعة قريب
ترجح للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه و
ما لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع
اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق بين ان وان ان المكسورة مع
اسمها وخبرها قد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التاكيد ومخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى ينضم اليها اسم و
فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه و
المكسورة فالجملة معها على استقلالها لفائدتها تقول ان زيدا منطلق

ولستك كما لستك على زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة
للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول و
الموصول وبعد حتى وبخود لك وما كان مظنة للمفاعيل فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه وا
نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من
طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق لانها لا تقع مبتدأ بها
في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل الترموا تقديم الخبر ولذلك
لانه لو ابتداء الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان
زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد وقولك
وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وبعد اخواته وانما فتحت بعد
لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع
جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام
بان وصلتها ولطلبها الفعل يجب في ان الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا فلا يجوز الا سر نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره

الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما
جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهو يمده كانه
خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما
بالعطف قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه في ان زيدا
انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه
من اجل ان عمرا واخاه لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت بعد
لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا
قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
موجود لكان كذا فلو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ
كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا
قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني من المفعولين مع ان لطول
الكلام بان وصلته لا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت

ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحدث والمحدث عنه فصير
كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظا
فيتوهم لهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس لك فرضهم ان الحدث والمحدث
عنه اذا اجري ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم
زيد منطلقا واذا كان لك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج
الى ذكره فاذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه
حدث ومحدث عنه ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام وفتحها
لان علمت تعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم على ما
سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مبتدا
الجمل فتكسر قبلها وتدخل ما الكافة على جميعها فيكفها عن العمل علم
ما تدخل على هذه الحروف المستة فتغيرها عن العمل وتهيئها للدخول
على القسمين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد
ذكر علماء علم المعاني ان انما تقصر الحكم على الشيء او تقصر الشيء على الحكم
كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد
ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما

ثم ايضكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان
هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها لك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتنتهيا الدخول على القبيلتين الا الذ
المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فلتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان
كاد وحسبت واخواتها وللفتوحة اذا خففت بعوض عما ذهب عنها
عند دخولها الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف
فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو
ان زيد لقائم وانكان زيد لقائما وان علمت زيدا لمنطلقا وعلمت ان
زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج ان لا يخرج وان قد خرج
وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان ثديا ه حقان قوله واللذا
مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا للشبهتا بليس ما ولا احتمالان على ليس
فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها
من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما

اذهب فى الشبه بها وذلك لاختصاصها بالنفى الحال كليس بخلاف
لا فانها للنفى الاستقبال فلذلك كانت عاملة فى المعرفة والنكرة
جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك فى لم تعمل الا فى النكرة
نحو لا رجل افضل منك امتنع لا زيد منطلقا لاطراد ضعفها فى
الشبه وانما خصصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة
منها بالمعرفة لكونها لنفى الجنس فى الاعم والاغلب وذلك لا يتصور
الا فى النكرة فروعى ههنا ذلك المعنى وهو نفى الجنس وانكانت
بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدها على الابتداء
والخبر ولغة التنزيل هى الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال
ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفى بالا لزوال
مشابهتها بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفى وقد بطل الا ذلك و
اما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك
يبطل عملها عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفها وغيرها لانها قد
اشبهتا فعلا غير متصرف بشبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على
عند عدولها عن سمتها الاصلى فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على

على المرفوع في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا
ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احبوا
ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما
ولا فانهما لم يشبها تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه
بالاصل وقوله وللاوجه اخر واعلم ان النكرة نحو رجل وفرس يشتمل
على الجنس كله بطريق البدل فاذا ادخلت عليها لا الاستغراقية
نحو لا رجل في الدار فقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل
في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم
نفي الجنس نوع من التجوز لانه لنفي حكم الجنس لا لنفي نفس الجنس الا
ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو
كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب
الاسم ودفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على
ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان
الاسم اذا كان مضافا الى النكرة او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما
ذكروا ان كان مفردا يبنى على الفتح وقد سبقت الاشارة الى الموجبة لعلة البناء المفرد وانها غير معمول بها في المضاف

وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا تفيد
ههنا العلة والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها اختها التي هي الجر لكن الحركة حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحدها لكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات صدق لك
ولا اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته الاعرابية وانما
قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولامتناع دخول لا هذه على المعرفة
اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا
في الدار لان تقديره لا يضرب احد زيدا الان او غدا في الدار واما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان اخبر ان لك
ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم
على ارتفاعه بالخبرية ولا عمل للحرف فيه حجة الاول الا ان
محذوف بها حذوان فوجب ان ترفع الجر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي
مضمون الجملة فوجب ان يكون عامله في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان

في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي مرفوع
المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ فلا تعمل فيه لا اذا
الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا رجل وامرأة كائنان عندنا
بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الخبر يدل على ان لا عمل للا في الخبر
والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم
ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا
يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين ومنه
كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان
كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز
الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال
نحو ان يقال ارجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل
ههنا وقد ذكرها في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان لا حول
ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا
قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة لنفي غير عاملة

والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفى لانه مفتوح لشبه المنصوب
لاحول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثانى ليكون عطفا على محل لا مع
المنفى والرابع ان يقال لاحولٌ ولا قوةٌ برفع الاسمين لما ذكر والخامس
لاحول ولا قوة رفع على ان لا بمعنى ليس وفتح الثانى على انه لنفى الجنس
والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس له
حكما لان الثانية فى الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفى هذا الوجه
بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه الوجوه الستة التى نصوا عليها
والزيادة عليها محال قوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الامرفوع
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفى الشائع وذلك لا
يتاتى مع التعريف فلم يذكروها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك
كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شئ منه ففى ضرورة الشعر والذى يكثر
استعماله فى الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على
السوال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندى ولا عمرو
والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا
اى اصل لذلك وحكم النكرة المفصولة بينها وبين لا حكم المعرفة فى الغاء

ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة
في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو
ان المصدرية نحو احب ان تقوم اي قيامك انما عملت لمشابهتها لان
الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في
قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان بلغني ان زيدا تقوم في تاويل
بلغني قيامه اما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال
كما ان ان للاستقبال وقد حكى عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان
فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر على خلافه
قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت
الفعل قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الان وعند الخليل
اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت الالف وصاحب الكتاب
جعله حرفا برأسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب
اذ لو كان اصله لا ان لما تقدمه شيء مما في حيزه وهذا لا
يلزمه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب
الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التخصيص

نحو لولا أخرتني وعلى هذا أكثر الحروف المركبة وعند الفراء أصلها لا
فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التأبيد ليس بشيء
ولما جاز تجديد الفعل بعد لن نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء
بدليل قوله تعالى فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي فقوله ولي للتعليل
اعلم ان كي قد يكون حرف جر قد تكون حرفا ناصبا فانها الا وفا
منتصب بعدها باضمار أن كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل
وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه
والاصل كيما على أن يكون كي داخلا على ما الاستفهام وقد حذف
الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم والكاف الثانية كانت نصب الفعل بها
نفسها من غير اضمار أن وانما حكم كونها ناصبة بدخول اللام عليها كما
في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار قبله
والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال
لك انا اتيك فقد أجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه
وانما لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير معتمد على
شيء قبلها فان اعتمد لم تعمل نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل

على المبتداء الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن
لان خبر المبتداء اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس
اذن قد وضعت على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان لك
لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كان
مما يلغى وقد وقع قبله المبتداء كان المبتداء اولى بالفعل الواقع بعدها
ولك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم
لان الشرط قبله يقتضي الجواب فلو نصب لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان
الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع حيث
لا يتصور النصب وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا
اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم
الشرط قوله ولذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها
غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان
ان وكي ولن لا حظ لها في الحال فالحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث
تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا تقتضي الاعمال

معنى ولا يجوز فى اذن حيث لا يبطل المعنى ويفسد العرض على ما تقرر
قوله وان من بينها تدخل على الماضى فتضمر بعد ستة احرف اعلم ان تصرف
ان اكثر فى الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل الباب وفرع عليها
لذلك دخلت على الماضى وللمضارع فتعمل مع الاظهار والاضمار فان
قلت كيف عد الدخول على الماضى من خواص ان دون اخواتها وقد وجد
اذن ايضا تدخل الماضى كما فى قول الشاعر اذن لقام بنصرى معشر
خشن قلنا لا نسلم ان اذن فى البيت داخل على الماضى بل
هى حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه
ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضى
فى البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانها داخل على الا
المتصدر بها الماضى واما معنى فلانها لا تعلق له بالماضى من
حيث المعنى بل هى ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام
بنصرى اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضى
من خواص ان بل مجموع الوصفين اعنى
الدخول على الماضى والاضمار معلوم ان مجموع الوصفين

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد قوله وهي حتى اعلم
ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان
يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت
سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا بالمحل
بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول
الشاعر شعر راويت عير ابي الرهق بمطله + حتى المصيف ويعلو
القعدان + فالمصيف مجرور بحتى ويعلو معطوف عليه ومعلوم ان
النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وعلاء القعدان
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها
لوجب ان لا يجي ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا
لم يكن قبل يعلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه
حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في
الكلام ههنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك
خفوق النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان وصار نائبا منابه ثم ان الفعل بعد انما حتى ينتصب اذا

اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اى سرت كى ادخلها فالسبب
اعنى السير قد مضى والمسبب اعنى الدخول لم يمض وهو مترقب
بعد او فى حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعنى الى ان ادخلها
فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب فى حكم المستقبل لانه
فى وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الان بلفظه واما
اذا كان حالا او فى حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الان او سرت امس حتى
ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا ساغ للنصب ههنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام كى اذا قلت جئتك لتكرمنى فالفعل
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل
فى الفعل كما ذكرنا فى حتى ولا تمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطينى
حقى بخلاف اخواتها لانها فى الاصل للعطف يعنى حتى والواو
والفاء فلو ظهر بعدها ان يظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد
بخلاف اللام فانها ليست من الحروف العاطفة بل من حروف الجر فلا
باس باظهار ان بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب
اظهار ان نحو لئلا تعطينى والاصل لان لا فادغم لئلا يتوالى اللامان فان التلفظ

به جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتأكيد النفي نحو لم اكن لاذهب
وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيد
ههنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار
ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ
الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت
لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك اصح فهذه العبارة
معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان كان التقدير
في قولنا او ان تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول وترك
هذه العبارة رفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم
تكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة
في الفعل وان قلت انها ليست هنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا
قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل في الفعل ايضا
فوجب اضمار ان بعدها قوله واو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك

وتشرب اللبن وتسمّى واو الجمع انما اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها
لانها
لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي
عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول
وهو الجمع
في ذلك لان معناها الموضوعة لاجله هو العطف او الاشتراك وشيء
اي لاجل ذلك المعنى متعلق بالموضوعة
من حروف العطف لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها العارض
هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها
بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كان قلت
لا تاكل السمكة مع تشريك اللبن لها ان ياكل السمكة على حدة
واللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد ان اردت
اي محاطبك
ان تكفه عن كل واحد منهما فقلت لا تاكل السمكة وتشرب اللبن
اي من الاكل والشرب
بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب
اي بجزم تشرب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت وايّاك واما قوله
والسادس
الفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب
بإضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ لو كان يجب دخوله فيما دخل فيه الا ترى انك

فاكرمك مثلا قصدوا الى صيغته يتبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة
سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك
زيارة فاكرام مني ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد
الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن
منك زيارة فاني اكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ففي اضمار
ان ايذان بان الاول سبب للاخر وكذلك النهي كما في قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن طغيان
فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله
معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتينا لحدثتنا
والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان
ينتسب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام
موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما
بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين
وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون
الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور

واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف
بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي
مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني و
مقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته
عليه ولن تحثه الا على ما تودّه وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك
لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما تقصد ان
تذكره وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار
ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا يخ
من الرفع والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط
نحو ايتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر انفا
وقسم جائز فيه الرفع والنصب نحو ايتني فتحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك
فتحديثا مني وانما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر
كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان
تاتينا تحدثنا وهذا معنى قولهم ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك
باضمار شرط قوله والجازمة له لم ولما لنفي الماضي واعلم انه انما عملت لم
لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان
من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان
ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا
فلما اشتبها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا
انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة
والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع ولم يجيزوا
دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في
حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من
الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل
على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذي هو اثقل وقوله وفي لما توقع واقيل ان

ولما النفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد
معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك فكذلك لما يركب الامير وقيل هي في الاصل لم ضمت
اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطالة
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب
ندمه ولو قلت فلما كان المعنى على ان لم ينفعه الندم الى وقته قوله ولام
الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع ونقل
معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه مجزوما به الى
مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند
واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا ولي
وفلي من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة
فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ

فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفا تشبيها بعضد حيث
قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا في لام
الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول الغائبين والحاضرين او المتكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا اضرب ولا نضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احدهما شرطا
والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين
وجب ان تكون عاملة فيهما واختير لها عمل الجزم بطول ما تقتضيه لانه
حذف وتخفيف وهي اعني ان للاستقبال كما ان لو للماضي وانما لم
تعمل لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فبالحري
ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع
لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس
فاني اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان
المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول ذلك مجوزا ان لا يكون
قد خرج وذا كلام على وجهه قوله وهما مجزومان ابدا اذا كانا مضارعين

اعلم ان فعلى الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين
او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول
فنحو ان تسالني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لانها معنا
يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا
لنسبة الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا نظير فيما
الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب
فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انها في محل
الجزم على معنى انها وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمتك فالاول مجزوم
لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم اياه واما الثاني فلا نظير
فيه للجزم مما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا فلا شك ان الاول لا نظير فيه الاعراب فلا نظير فيه الجزم
واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك وآتك اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر فيه الجزم حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم
يجزم وترك على ما كان عليه وهو الرفع فهو مرفوع لفظا مجزوم معنى كما ان معنى

لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد اما الجزم فعلى
الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذى انشده وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم ففى يقول جاز
الرفع والجزم والبيت لزهير وروى يوم مسغبة ويوم مسالة وروى
حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اى تقول ليس لمالى منع عنك
قال ابو عبيدة مال حرم اذا كان لا يعطى منه شئ فواقع الجزاء
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا
اعلم ان الجزم فى الفعل الثانى فى هذا الباب يدل على كونه جزاء الفعل
موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتى لاتباع
بالشئ فلا يكون فى ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتنى فانت مكرم علما
قولك فانت جواب الشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار شئ ليصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فتمن
به قد يخاف فى التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ
الامر يمتنع فيه الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان

واما الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما الفعل الامر فهو موقوف
او مجزوم والساكن لا تقدر على سكونه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء
وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترزنا بالصريح عما كان ماضيا
في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضي ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه
مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفا ما ذكرنا ثم
ان الفا سمع ما العلة واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان
تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق
بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه
الفا ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفا في موضع الجملة بجموعها
لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية والامر والنهي مما لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرم مجزوما في التقدير ولكنك تقدر الجزم في المجموع فتقول
على معنى انه لو كان فعل اخر يظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه

وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل تكن
جزاء اتيانك لوجب او يقع ذلك مستحقا او ما اشبه ذلك واما في قولك
ان جئتني خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على معنى فعل
فظهر لك الفرق فالحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه
لفظا او تقديرا الجزم فيه وحده ان يستعمل بغير الفا والا فلا بد من
الفا فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل
التشبيه وهذا المعنى الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة
الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المفرد ليل عليه
كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالجر من
المعنى وحفظه عن الالتباس نحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي
هي النافية وليس اعراب الاسم هذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد
ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس فعم زيد ولضب عمرو في ضرب زيد عمرا والعلم به
ضرب او معنى زيد عمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج لتعلم به

ان الحرف معناه المجازاة وفي لا يخرج ليعلم به ان معنى النهي ولكنه
لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاوجب ان ينفصل احدهما عن الآخر
قوله وينجزم المضارع بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي ينجاب
بالفاء لا النفي مطلقا اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذا المعنى
ان تاتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه الى وعلى هذا الاستفهام نحو
اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما
استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه
الاستفهام من الاضافة والتعريف وعلى هذا النهي لا تفعل شرا
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فانقلت لا تدن من
الاسد يا كلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل و
تدن لا تدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا وهذا امتناع
الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه انك

تاتينا فتحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتاتى ان يقدر فعلا مثبتا
نحو ان تاتينا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع
اضمار ان في النفي ما ذكروه لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك
باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا
التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما
هي المنافاة لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له
على الشرط الذي هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف
سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود
وعلى هذا التمني نحو ليت لي مال فانفقه لان المعنى ان يكون لي مال
فانفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لانك لما عرضت عليه
النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك
الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلت انه لا يدل على ذلك و
انما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الجواب
ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد به
الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى وهب لي

لدنك وليا يرثني اي لبا وارثا او حالا عنه بخوف نرهم خوض يلعبوا

اي لاعبين او قطعا واستيثافا نحو لاتذهب به تغلب عليه اي انت

عليه قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي

اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار

وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب

زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب

خالدا الى ما يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشمل

الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل انسان

فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على

المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اي انسان تضرب اضربه

واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل

اي انسان يكرمني اكرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وحدها

اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من

وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ان يكرمني

اكرمه هو اعني من يختص بأولي العلم وعلى هذا ما نحو ما تصنع اصنع اذا

شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد
الشياع اتى به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا في من و
محله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما تكن اخرج كان مرفوع المحل
بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ
لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى
المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود
اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتيني اكرمه والمعنى الشان ما
ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى
من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت
متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب
اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقها ما المزيدة فتزيدهما
ايهما ما نحو متيما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا انى وهو بمعنى كيف
الا انها يجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهي لاستغراق
الاحوال وانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان

احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون الثانية زائدة مثلها
في لما ما تدعوا ادعوا فابدل من الالف الاولى ههنا ها تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حينما واذ ما وهما بمنزلة ابن وابنة
الا انهما لا يجازى بهما للامع ما وذلك انهما قد لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا
بما صلحتا بمعنى المجازات قوله واى تكون بدلا واحدا من اثنين وجماعة
اعلم ان وضع اى على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة
شائعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله والذي يدل على
اسميتها قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم يأتني اكرمه والاضمار يختص بالاسماء
بدخول حرف الجر عليها نحو بين تترا وباضافتها نحو ايم ودخول
التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل
يبعضها لان اذ ما وحيثما لا يدخلهما شيء من تلك الدلائل العا

على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها
بانفسها لولا مقاربة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها
مقصورة على افادة المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا يتعرى من
الاعراب المحلى على ما مر والحروف لا يكون له اعراب بوجه ما قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد
بتمامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلثة مثلا فلم يعلم اى نوع تقصد فوجب ان تاتى بما يبين ويزيل الابهام
ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة
فى العشرة وما دونها فانها يجب ان تضاف الى اقل امثلة العدد التى
هى افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه
كمسلمين ومسلمات ولا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال
قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان اشساع واشسع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات
او مائين لان الثلث تبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع

وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر وفيما دون الثلث كالجوز
الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفرد او مثنى يفيد الدلالة على
والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص من العدد واما التبين بالمنصوب فقد يكون فيما يبنون من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نووا العدد نصبوا المميز
لامتناع الاضافة كما فى موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرو
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر
رجلا وانما نصبت لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشرة على ما سيجئ فى موضعه وحق المنصوب ان
يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والكثرة المقدرة
تكفى فى ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها
تضاف الى ما بينها كما تضاف باب عشرة الا ان
المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة
قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات
مرات والثانى مع لتعين من حيث انها جمع كثرة مثلها و

فجعل ما بينهما مجرورا ليكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين توفيرا على الشبهين
حقهما ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا مثناها الى المفرد فلم يمتنع الاضافة
وهذا حكم الالف وانما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان
الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء
اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية فان قيل الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان
كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فيصح
تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد
مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعده اذ يمكن
لك ان تقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فبالحري ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم للاستفهام
عن العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على
وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب المميز لجريها
مجرى عشرون اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين

فانها تبين بالاضافة الى الواحد والى الجمع نحو كم رجل وكم رجا عندي
معنى كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشتبهت
عشرة واختصوا التبين بالنكرة المنصوبة في الاستفهام وبالاضافة
في الخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها تقتضية
فتجر بعدها حملا على رب جريا على تيرتهم في حمل الشيء على ما
يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث تتعذر الاضافة وذلك عند
ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر
بعدها بإضمار من وهي منوية ابدا في التقدير واما بنيت لانها استفهامية
متضمنة معنى الحرف وخبرية فشبه الحرف اعني رب وعلى الكوفة
لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في وجهيها مبتدأة ومفعولة و
مضافا اليها نحو كم رجل ورجلا عندك بمعنى كثيرا وعشرون من الرجال
عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا وعشرين ورزق كم رجلا
او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى فقضيتها صدر الكلام
فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى

واحد فی الحالین ولانها لما کانت تقابل رب ولرب صدر الکلام فکذلک
لها ثم ان کم لما کان اسما للمفرد موضوعا لکثرته جاز عود الضمیر الیه
مفردا او جمعا حملا علی اللفظ مرة وعلی المعنی اخری نحو کم رجلا لقیته
ولقیتهم قوله والثالث کای کای کلمة رکبت من کاف التشبیه وای
جعلت فی معنی کم الخبریة نحو کای رجلا وانما نصب ممیزها لانها تمت
بالتنوین فامتنعت عن الاضافة وفیها خمس لغات کای وکاین وکأ
بوزن کاع وکئ بوزن کیع وکأ بوزن کع فاکثر ما یستعمل مع من وکک
کم الخبریة قوله والرابع کذا کنایة عن العدد کذا ککم وهی مرکبة من
کاف التشبیه وذا التی فی قولک هذا الا انهما لما رکبتا تغیر حکم الکاف
وخلع عنها معنی التشبیه کما فی کای وذا ایضا تغیر حکمها ولذلک
استوی فیها الذکر والانثی فلا یقال کذا وکذه کما یقال هذا وهذه ثم
ان ذا لما دخل علیها الکاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها
نحو عندی کذا وکذا درهما فکانه قیل کالعدد درهما وانما قصد ان
تبین لکونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندی کذا درهما فکانک
قلت عدد ما درهما قوله السماعیة العاملة فی الاسماء کلمات

تسمى افعاء الافعال اوظهار ويد الخ اعلم ان هذه الاسماء قد ينوبها
تضرب من الايجاز حيث يضعون الاسم موضع الافعال وليست ون
بها مسدها نوع من المبالغة والتاكيد لا يكون فى لفظ الفعل ما ياتى
فاذا قلت رويد فانه اسم اقيم مقام الفعل واستوى فيه المذكر و
المونث والواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان
مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد
تكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه معنى اسكت وكف
ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل فى اسم ظاهر والمقصود
هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة
ونحن نقتصر على ما ذكره فى الكتاب فمنها رويد وهو مصدر
فى الاصل اى امهل صغر لتصغير الترخيم باخذ منه الزوائد و
به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه
خلع عنه معنى المصدرية وبنى كما ان فعل الامر بنى واما استو
فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها فى الاصل
مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى

المفعول نحو رويد زيدا وقد ليستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رويدا او على الحالية ايضا نحو سار رويدا اى
مرودين واذا الحقته الكاف وهو اسم فعل كان كما مر في الخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك وايا نحو رويدك
زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه اتركه وقد
يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اى ترك زيد بمعنى
اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم
لالزم وعلى هذا البك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضاف فيه
وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل
عنانيها فجعلت ههنا اسما لها فعل هذا دونك ومنها
هيهات وهو اسم للبعد نحو هيهات العقيق وقيل
اصله هَيَهَةٌ فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها
شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد

وعمر لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي
شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب
لازم الظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكن ما مبهما صالحا
للواحد والكثير منها سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان
ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصاب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا
اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء
واخذ يسمنها فرأى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لامه
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فصار قولها مثلا يضرب لمن
يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في
مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان كنا
نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا جدا واما
البعد من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن السماعية انواع اربعة
من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة في المبتدأ والخبر كظننت واخواته

الا ترى انك تقول كان زيد اخاك ثم سقط كان فيكون ما
بقي مبتداء وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضرب زيد قائما
لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان
كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما سديدا كما اذا
لفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال للابتداء ونصبت
الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها اثنين اثنين وانما
سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على
الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام زيد فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تستكمل على مرفوعها فوقع الفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال ولا لزواله وقد يستعمل صارا

معنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهى فى هذا المعنى تامة
قوله وكان يجئ تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه
ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وُجِدَ او وقع نحو كان الامر فلا يلتفت
الى المنصف وتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان فى
المهدِ صبيًّا اى وجد فى المهد صبيًّا وصبيًّا منصوب على الحال
دون الخبر اذ لا تعجب من تكليم من كان فى المهد صبيًّا والثالث التى فيها
ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اى كان الشان انت خير من
زيد وكان هذه الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة الخبر
الا انهم اقروها بالذكر عدوها قسما مفردا رغبة فى التفهيم
والتقريب والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكى من قولهم ان من
افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح اخواته اعلم ان اصبح وامسى
واضحى يجئ على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالوقت
الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحا فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثانى ان يكون بمعنى الدخول
فى هذه الاوقات جاريه مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد

اى دخل فى وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان
يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار
نحو اصبح زيد غنيا وامسى عمرو اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين
اما الاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى
صار ولا تكونان تامتين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح
واخواته وهو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغى ان يقول
اصبح واخاه او اخواه الا انه لتساهل فى العبارة قوله وما فى
ما زال واخواته نافية اعلم ان ما فى اوله من هذه الافعال وجعل
وهو استمرار الفعل لفاعله فى زمانه وما فى ما عدا ما دام نافية
دخلت على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا
مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام فى النفى دون
الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناهما ايضا الدوام
الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافى وقد يحذف فى اللفظ لدلالة
وفى المعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اما ما فى دام فمخالفة

لما في مازال لانها مصدرية وهو مع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر يسد مسد الزمان كما في اتيتك خفوق النجم فاذا قلت
اجلس ما دمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اى مدة دوام
جلوسك ولهذا كان الواجب فيه ان يتقدم بكلام قبله لانه ظرف
لابد مما يقع فيه قوله وليس تنفى الحال اعلم انك تقول ليس زيد
منطلقا الان ولا تقول غدا فتنفى انطلاق زيد في الحال فكانه في
التقدير ما ينطلق زيد الان وهو فعل غير متصرف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل
اصله لئس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه
الاسكان وليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف فحولت ولو كان متصرفا
لقيل لاس كهاب وترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لانه
فلا يتقدم منها شئ مما في حيزها واختلفوا في ليس مذهب
من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة

عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
وابي العباس المبرد والزجاج وابن السراج من البصريين
فلم يجوزوا مطلقا ليس زيد ولا قضاه ايضا صدر الكلام ولانه
فعل غير متصرف فبالحري ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا لرتبته
عن رتبة الافعال المتصرفة قلت والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ولعل حرف والحرف لا يتصرف فاجريت
عسى مجراها ولهذا اجازوا اعساك وعساه كما قالوا لعلك ولعله
لانها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي فاستغني بها
ان يتكلف لها ابنا والمضارع منها ثم ان فاعلها على نوعين حتى
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في
موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج لا انهم التزموها
مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع
وكان ذلك ادل على مقتضاه والطمع اوضح للغرض المقصود منه
لان ان لا يكون الا للاستقبال الثاني ان يكون ان مع صلتها موضع

الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج
اى خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم هو
ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر فى هذه الوجه الاخر
افتقاره فى الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا حرى ذكر الاسم فى صلته
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعد ويجوز اسقاط ان عن
الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما فى قوله عسى الكرب الذى
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز اسقاط ان فى هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب
على الخبرية دون الرفع على البدلية كما فى قوله وما كان
قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما يجى النصب
صريحا فى قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاول
باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله
لان كاد وضع للتقريب من الحال فالتزم فيما بعدها ما يليه بصيغة

على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد
استعمل الاصل المرفوض من قال الشعر فانت الى فهم وما
كدت ايبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد في
تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا خذ علم الاستقبال مع
كاد واثبت مع عسى قد شبه كاد بعسى من قال وقد كاد من طول
البلى ان تمصحا وفرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء
والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا
في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لتقريب
الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا
تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة
الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك فقوله

يستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب هي عسى وكاد وقد يجري
كرب مجرى كاد نحو كربت زيدا يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبها نحو اوشك زيد ان
يجي واوشك ان يجي زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجي
قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما اراد والمدح العام والذم العام و
استمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دالين على
هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لانه ادل على هذا المعنى
من المضارع ليشترك فيه الحال والاستقبال وهو على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

البثوت ادل فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم
مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح والذم
فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او
مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذى تعلم تريد واحدا معهودا
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو
نعم زيد ونعم انت او نعم هو او هذا او ذاك وذلك لا يقوله احد
وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس
الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو ان كان المراد باللام الجنس لانك اردت
ان يكون فى اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما
وكذلك الجمع فى قولك نعم الرجال اخوتك

قالوا وانما اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على
فاعلهما لام الجنس ايذانا بان فى الممدوح والمذموم بهما مثل
ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد
الفاعل فهو المستثنى بالمخصوص بالمدح والذم وفى ارتفاعه مذهبان
احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم
الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل فى موضع
الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ
غناء الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر شعر اما
القتال فلا قتال لديكم لان القتال فى قوله اما القتال مبتدأ
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا بلا ضمير فيه لان اشتمال القتال
الثانى لكونه منفيا بلا التى لنفى الجنس عليه سد مسد العائد اليه
والمذهب الثانى ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم
الرجل كانه قيل من هذا الذى مدحته فقيل زيد او هو زيد وهذا
على كلامين والاول على كلام واحد قوله ويضمر الفاعل وانما اضمر عليها

قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا اورد
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبه او البيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبدأ له بالبيان وذلك نعم
رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التمييز كما في عشرون رجلا
والتمييز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى
الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيها المذكر والمونث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا يتغير عن حالها
بل يلزم على وتيرة واحدة قد اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب
اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الاخر كان الغالب

هو الاقوى وذهب الاخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
به وذهب الاخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل
مركبة منهما ولا غلبت لاحدهما تقول حذا الرجل زيد فحذا فعل
فاعله الرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذى هو ذا بها
نظير الضمير فى نعم رجلا زيد ولكنك تقول حذا زيد واذا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا فى ارتفاع المخصوص هنا
وجوها احدها ان يكون حذا مبتدأ وزيد خبره وهذا امانيا
على قول من يغلب عليه الاسمية والثانى ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قيل حذا من
المحبوب فقيل زيد اى هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن اضمار فمن جعله جملة
وفيمن جعله اسما مفردا اقلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا
لضميره والخامس انه ارتفع زيد بفاعلية حذا وهذا لا يكون

الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اى يلحق
ساء بئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله
تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه
ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا يفسره والقوم هو المخصوص بالذم
ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا
ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص
لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد له من ان يجانس المبين
قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله
اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفته او بمعنى عرفته
المبتدأ على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما
ورايته جوادا ووجدت زيدا الحفاظ وهذه الافعال تدخل
على الجملة من المبتدأ والخبر كان واذا قصد امضاءها على
الشك واليقين كظننت زيدا عالما او علمت لا ان هذه الافعال تغير
المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كلواحد منهما على المفعولية وصار

الذى كان مبتداء مفعولا اول والذى كان خبرا مفعولا ثانيا و
تعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا وحكم الثانى من المفعولين حكم
المبتداء ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معانى اخر تتجاوز
عليها مفعولا واحدا اما ظننت فى اذا كان بمعنى ترجيح احد الامرين
او بمعنى اليقين كما فى قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كانت
افعال القلوب واما اذا كان الظنّة بمعنى التهمة لم تقتض المفعول
الثانى نحو ظننته اى اتهمته واما رعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو
من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضى المفعول
الثانى نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك
قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضى المفعول الثانى نحو علمته اى
وكذا رايت قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة
فلا يقتضيان الثانى نحو رايته ووجدت الضالة اى صادفتها قوله ومن
خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما الخبر الا
فيها لانها داخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يستغنى المبتدأ عن الخبر ولا الخبر

كذا لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما و
تجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يستمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع قوله والغاءها متوسطة او متاخرة اعلم ان
لهذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال
فلا يجوز فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا
يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند
التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
انما تساويا لان واحدا من المفعولين مقدم والفعل واقع
بينهما فهو متاخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي يكون
الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل
لا حظ له في التقديم بوجه فضعف امره فحسن الغاءه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجر في غيرها من الافعال ذات المفعولين لان الالغاء

والاعلى قول من قال لجواز الالغاء في المرتبة الاولى والمراتب اربع بزيادة مرتبة ضعف الاعمال في تقدير المراتب ١٢

زيد ظننت مقيم كان بمنزلة زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد
درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي احلت
والتعليق بالاستفهام او اللام انما علقت عند الاستفهام لانه
يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل غير عامل لفظاً
فاذا قلت علمت أزيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزء أن
في موضع النصب كان العلم واقع عليهما وقد عدل الى المبتدأ
محافظة على اللفظ فلا يكون التعليق في غير هذه الافعال نحو
لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا
تعليقاً لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت
معلقة من هذه الجملة وهي غير معلقة لفظاً فكانت معلقة من جهة وغير
معلقة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا

الباب الرابع في العوامل المعنوية

مطلقة والله يعلم

الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية لذلك اسند فيما
عرفت في ما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ
انما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا

رحمهم الله لان رافعهما هو التعرّي من العوامل اللفظية لاجل الاسناد
وانما قيّد بالاسناد اذ انابان الاسم لو عُرّي من العوامل اللفظية
او لم يسند اليه شئ فلفظ زيد مثلا من غير خبر
لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات
التي حقها ان يتلفظ بها غير معرّبة لان الاعراب لا يستحق الا بعد
العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا
تجردا عن العوامل اللفظية لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا الجر والرفع
بالاسناد عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب
وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني به لكونه خبرا اثنيا من
الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب قد عرفت
في ما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب كان عاملا
اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده
بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا وذهب الكوفيون على انهما
يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل
قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب الثاني وهو كون هذا

المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم
من ان هذا المعنى عامل فى المبتدأ والمبتدأ هو العامل فى الخبر
ولا ما ذهب اليه الاخرون من انهما جميعا اعنى المعنى والمبتدأ
جميعا عاملان فى الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل
يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر
عما هو معلوم عند لك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك
ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك
لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل الاية وهو
هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع يبتدأ
فيه بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كما فى الاستفهام والنفى وما
جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفى لعمومه التحقت بالمعرفة
وارجل فى الدار امرأة لانه متاول بايهما فى الدار وعلى هذا فى
الدار وقد حسن تقديمه لانهم الالتباس فيه اعنى التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزموا تقديمه قوله وقد بجيان معرفتين نحو الله الهنا

ومحمد نبينا انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا
بشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة
عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت
له ان زيدا المنطلق اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق
والمعتبر فى ذلك حصول الفائدة فحيث وجدته استقام الكلام
وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان تذكر ذلك
تقربا وتعبدا والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف الهيته ويجحد
ذلك فتنزله منزلة من تخبره بشئ لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا
معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة
فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يخبر بل لو
ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال
ان زيدا يدل على معنى الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ
قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبى فهو متعين للخبرية مقدما
كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذى
ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما

صالح لان يكون مبتداء وخبرا فانهما تقدم ما يكون هو المبتداء كما ذكرنا
هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن من يعرفه
المخاطب باخوته ولا يعرفه بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد
خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قولك
بنونا ابناء بنينا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الابعدا فهنا
لا يلتبس ان المراد وهو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى
الثاني رافع للفعل المضارع ذهب اكثر الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريته عن العوامل الناصبة و
الجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به
او اصله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب مقام

كاتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت
زيد كاتب كان اسدّ كلاما فعاما مثله اذن معلوم وهو للمعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات
وهو الرفع ثم ان من الواجب ان يعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي
مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل
فيه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضاربٌ زيد يضرب او
زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ
اخرى وهو اسم محض مما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير
مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع
اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون ولكونه غير
معتمد ولكنه ارتفع ههنا المضارع لوقوعه موقع الابتداء وانما
عن مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل
في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول

غير
ان الاصل ان يقال كادزيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة
مرة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع المائي قولهم زيد ضرب
موقعا يصح وقوع الاسم فيه قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فكيف يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح ان
وانما قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمعنى الثاني
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة ما هو
العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم ورايت الرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم
فالعامل في الكريم عنده كونه صفة للمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضاف
موقع الاسم وتعري المبتدأ من العامل اللفظية للاسناد كذلك و
كان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد
تنزل منزلة الخبر ومن الموصوف فالعامل ليشتمل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء

الماء ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة
الموصوف قوله ويحتج للاول بقولهم يا عمرو الجواد فى انه لو كان
المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما استدل ابو على على
ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه
يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فزيد
مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل فى الصفة
ما هو العامل فى الموصوف لم تختلف حركاتهما ولما كان احدهما اعرابا
والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان واحدا لما اختلف
حكمهما ومن روى يا عمرو الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذى
هو قول الشاعر فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا
عمرو الجواد افقد سها اذ لا احتجاج للاخفش فى النصب اذ يصح
ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل فى محل المنادى النصب حيث
كان مبنيا وعمل فى وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون
العامل فيهما واحدا كما فى ذهب امس الدابر لا يعود الباب
الخامس فى فصول من العربية وهى اربعة فصول قوله الفصل الاول فى المعرفة

والنكرة المعرفة ما وضع على شئ بعينه وهي خمسة الاول المضمر نحو
انا وانت والكاف في غلامك قالوا الاصل في الاسماء التنكير و
التعريف طار عليه على ما سبق في باب ما لا ينصرف والنكرة ما
لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهي خمسة اضرب
الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او
المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى معناه اعدلوا عدلا فالضمير راجع
الى العدل المقدر ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون
في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا
وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض
التعريف فصار المبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي يقرر له عند
السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته
زيدا في قولك زيدا ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشئ انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في
تعريف العلم انه الذي علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المبهم والمضمر لانك اذا قلت
بعد ذكر زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو
انما قيد بقيد الخاص احترازا عما تكن من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله بالحبتا ما كان عليه العلم
والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة والثعالبة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند
سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها لا لترى
تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل و
انما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم اذا دخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن وجود ايها
او فردا من افرادها فان كان الاول كان التعريف لتعريف تلك الحقيقة

ولنشرع في تعريف الجنس وانكان الثاني كان التعريف لتعريف ذلك
المفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على
الحقيقة قد يكون لشيء يمكن ارتباطه لجميع افراده نحو قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس قد يكون لشيء لا
يمكن ذلك فيه فلا يسمى لاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله
الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق وله والرابع
المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان
المبهم اما ان يكون بحيث ان يستغني عن الصلة او لا يكون والاول
اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها
اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة
الصلة لانها اذا اطلقت لم يفهم عنها عن شيء ولا جنسه كالمضمر
فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في
تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا
مسلمان ومسلمين وكذا اللذان والذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما

لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما
ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال النصب والجر ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة لتثنية هذا في حال
الجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا
حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل تنقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا
ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية
لاختصاصها بالاسمية فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات نحو الذي و
التي وما ومن الموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع
صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلاتها لا باللام

ولهذا قيل ان اللام الاولى في الذي زيادة واصلها لذي على وزن عمي
وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت برجل الذي فعل كذا
فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا
لم تجد له ذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما
ومن بمنزلته وليس فيها الا الف واللام نحو جاءني من عرفته فيكون
بمنزلة الذي عرفته قوله فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع
وذلك نحو ما الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي
في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة
التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجملة
التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي
والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو
اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم
فيكون مبنيا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءني الذي ما
اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عن البيان اذ الانسان يتعجب

مما يبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه يصير
اخبارا نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد
اظهاره ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو هنا اوجب لان الصلة مع الموصول
قد تنزلا منزلة اسم واحد فلابد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف
العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا ونحو ذلك وقل ما تجيء اية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف
العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان
من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان
الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات
فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما
كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا
به الى وضعها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم
يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس
ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي

قدم من البصرة لمن بلغه ان انسانا قدم من البصرة الا انه لم
عينه فافدته بذلك انه ذان عينه ولو لم يبلغ المخاطب ان انسانا قدم
من البصرة احلت لان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي يقع و
وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولى العلم
وما باولى العلم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه
الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد او
غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكرت في نا
الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فا
يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضمرت في الابهام بعرف نهايات
وان اضيفت الى المعارف عنى نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه
الاشارة فيما تقدم وعلى هذا الفصل الثاني في المذكر والمؤنث
قوله الذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها بالهاء رحمه ويا
احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها دل عن الواو والت
للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على
بنت واخت بالتاء بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث

ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر دار سلمى بعد
حول قد عفت بل جوزيها كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء
اعني المنقلبة هاء في الوقف كما يجي للتانيث يجي لشبه التانيث
كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنها ضربة وقتلة
وللمبالغة في نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسبة
او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها
بالتانيث في كونها فروعا لاصول فرعية التانيث للتذكير قوله ولا
الفه الالف يجي للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وبشرى وصحراء
وصفراء والابنية التي فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى
الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
وسكون العين وان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون
للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة
من الحاق التاء وورود غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة
فكثيرة ايضا يورث عدها سامة قوله وهي على وجهين اعلم ان التانيث الحقيقي ما بازائه

الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق
بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما فان الحقيقي لا صالة
اقوى من غيره فاورثه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت
هند ولم يخرج هذا الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد
جاز طلع الشمس جوازا متساويا وامكان الاحسن طلعت فانه وقع بين
الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر
القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يلله لم
له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في
غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ونحو قوله تعالى ولو
كان ذو عسرة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع
الفصل احسن ثم ان تانيث البهائم وامكان حقيقيا الا انه دون
تانيث الادميين لان البهائم لا يتميز اعيانها بل تجمعها صورة منحدة
ولا يقصد في تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي
فاجيز سار الناقة وان لم يخرج هذا قوله واللفظ على ثلثة اضرب التانيث
الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كظلمة والبشرى

الصحراء وقد لا يكون ثم انه اذا كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو
ارض ونعل بدليل أريضة ونعيلة وانما قدرت فيه التاء دون
غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا
سمي مونثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد
نحو الشمس طلعت وما لتصغير نحو شميسة اذ التاء تظهر فيه فان
كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع
اصولا او لم يكن نحو عناق وعقرب فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو
لذعتني عقرب والتاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التانيث على ما سبق في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة
وورئية حيث اظهرت التاء في الرباعي وعكسه عريس وغريب ثم
انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مونثا بوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني
ان الجمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كان
تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثه غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامات وتركه

نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع
المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة وقال الزمخشري
نسوة هو اسم مفرد لجمع المراءة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة وهي
اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء
وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما
لم يجعل الجمع بالواو والنون مونثا لانه لم يشابه التانيث الا
بوجه واحد بخلاف جمع المكسر كما عرفت ولانه مخصوص
بالذكور ولم يتغير صيغته مما هو عليه بل الحق باخر الواحد واو ونون
بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة قوله هذا
اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في
المونث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم
نحو طلع الشمس اما اذا اسند الى ضميرها فلا يجوز الا الحاق العلامة
نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف ان اسناده
الى ضميرها ام الى اسم اخر يجيء بعده نحو الشمس طلع شعاعها او قرنها
مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه

لامتناع هنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتثنيه
وتشبيه وجمعه مرجيث كان الخبر هو المخبر عنه فلما كان حكمه هنا
هكذا وهذا واقع موقعة تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى
ضمير الجمع ليجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت المسلمات
هذا اذا اسند الى ضمير المستكن وذلك ان تسنده الى ضمير البارز
نحو الرجال جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والغرض قول الجميع
انكسرت والاجزاء انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر خلت
وما ذلك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر
الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع
هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف
واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الامنا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في
اسم الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الله
له ان يكون مساويا ثم ان الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من
لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما يستعملان مذكرين

تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط وما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل الآيتين
اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التا
مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال
الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه وقال
وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قوله والقوم
يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت
للادميين مثل قوم ورهط تذكر وتونث وان صغر لم تدخلها التا
وانما يلحق التانيث بفعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل
الغنم والابل لان التانيث لازمة هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف
بخلافه حيث فرق بين القوم وبين النبات والجوهري لم يفرق قوله ونحو
النخل والتمر ما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا
بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر

وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ
لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو قوله
تعالى اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع
مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل
خاوية وقوله تعالى والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون له مذكر من
لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا واردت
الواحد للذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا
ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما انعكس قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان
رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انتهى
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستهجن التاء
للفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
لزم حذف التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك
فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان والمونث واحدة

احدى واثنتان وثنتان واما ما فوق العشرة فاعشر التسعة
تونث الاسم الاول دون الثانى لان الاسمين اعنى العشرة
ما بنيت عليهما لما تنزلا منزلة اسم واحد كرهت اثبات علامتى التانيث فيهما
لاجتماع اجتماعهما فى اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة تونث احدى ولم تسقط التاء التى سقوطها علامة التانيث
من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعنى اثبات الالف فى احدى
وسقوط التاء من عشرة وفى المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع
علامتا تذكير فى اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة
واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهلم الى
تسعة عشر تثبت التاء فى الاسم الاول فى المذكر وتسقطها عن الاسم
الثانى وفى المونث بالعكس وبنتين العشرة ليسكنها اهل الحجاز وتكسرها
بنو تميم واما الحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون و
ثلثون المذكر والمونث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة
قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين فى الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى

نحو هذا اثنا عشر وراءت اثنى عشر ومررت باثنى عشر وذلك لانهم
لما جعلوا اخر شطريه اعنى عشرة بمنزلة النون من المثنية وعوضا عليل
انه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثنانك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا
جعلا بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يجوز ان يكون مبنيا الفصل الثالث
في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وخمسة اضرب تاكيد صفة وبدل وعطف بيان وعطف الحرف وقوله
اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وبغيره
نحو جاءني زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون ويتعين ان
يتبعون وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو
في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد
قوله تعالى فسادته الملئكة فان ذلك مجاز اذ لم يسادوه الا جزء
فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد
وقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون فجاء بكلهم لازالة التجوز
الذي في قوله تعالى فسادته الملئكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه

ليسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا الوجهين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت لها عين بالمعرفة فلا
الى تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التأكيد
يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم وبينهما
تمانع والكوفيون اجازوا ذلك في ما كان محدودا نحو نمت الليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقوم في بعضها فاذا قيل ليلة كلها
صح المعنى الذي وضع التأكيد لاجله وهو ازالة التجوز والشد و
قد صرت النكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد
يجيء في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر
المصنف بالتكرير مطلقا وانه جاء في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة وللمفرد وتكرير غير صحيح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى لانه ليس له لفظا
ان لفظ النفس والعين مثله تؤكد به الواحد والتثنية والجمع المذكر
والمؤنث ويسند الفعل اليها اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى واحد اللفظ

وكل لا يوكد به الا جمع او شئ ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند
الفعل البتة واكتعون في معناه وهو تبع لاجمعون لا يجئ الا على اثره
ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد
المهملة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان
تبدأ بايتهن شئت من هذه الثلثة بعد اجمعون وعن بعضهم
جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما اجمع بين كل واجمعين في
قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس بانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد
انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجد واف وقت واحد
او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم
عن اخرهم في حلة واحدة هكذا ذكر ابو العباس رحمة الله قوله
والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان
هي ما تذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له
المنكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا له في المعارف نحو جاءني الرجل

العالم وقيل هي للتفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل
طويل ورجل قصير فيفصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل
وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
وتعالى اولما يضاد ذلك من الذم والتحقير وقد يجيء لمجرد التاكيد كقولهم
امس الدابر لا يعود ثم اعلم ان الصفة اما ان يعود بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل والثاني برجل
كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو من سببه
والغرض بالسبب ان يصل ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او الشبيه
من سببه نحو مررت برجل قائم وامراة قاعدة فان مثل هذا فعل
يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف ولذلك مررت
برجل قائم اخوه فترفعه الاخ باسم الفاعل وهو صفة له قبله
الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فاذا
مررت برجل قائم غلامه لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا
يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء هو من سببه

مررت برجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما
يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة والكرامة وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والرابع النسبة كهاشمي وبصري والاسم المحض اذا
نسب اليه صار وصفا اذا تقول هاشم وبصرة فلا يصح الوصف به
فاذا نسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامراءة هاشمية وتقول رجل هندي غلامه
فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى سائر الصفات
في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزله منزلة حسن وشديد
في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسم الاجناس بتوسل ذي
نحو مررت برجل ذي مال وامراة ذات اسوار فانهم اذا حاولوا ان يصفوا

بالاجناس لم يبق لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار
فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف بالاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامراة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى وصار زيد
صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لازم هذا المعنى
تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لا يضاف
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك
لان الاشياء تتصف بالاجناس لا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل
ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان القصد الجنس
فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية او متزينة واما الذوات
باعيانها فلا يتصور ان تتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون
صفة لشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما يوجبه
السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف
الى المعرف باللام نحو مررت بالرجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل
وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليس
باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان

اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما
في صدر الكتاب واما في المؤنث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب فيه
بالحركة تقول مررت بامرأة ذات مال وكذا الجمع تقول نسوة ذوات
مال ومررت بنسوة ذوات مال ورايت نسوة ذوات مال بالكسر في
حال النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمان
ومسلمون قوله وكل صفة يتبع موصوفها اعلم ان الصفة
اذا كانت نعتا للموصوف فهي موافقة في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت
هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل
من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا
وجمعا ومذكرا ومونثا واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون معرفة ونكرة
فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف كان الرجل اذا كان يدل على واحد
مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه
وكان بمنزلة جاءني الرجل الظرفاء هكذا ذكر ابو علي ولذلك حكم
الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان يتصب على العامل عليهما

جميعا فتوافقه لا محالة فى الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه فى الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت
برجل حسنه جارية وبامراة قائم غلامها وبرجلين ذهب
غلامهما وبرجال قائم اخواهم وذلك لان الصفة التى هى
فعل لسببه لم تكن هى هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوه
وغلامها كما يمتنع ان يكون المونث مذكرا نفسها فلا
هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه
كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له بدليل
احتماله ضميره وتانيثها فى امراة كريمة الاب يدل
على ذلك واذا تنزلت الصفة بفعل سبب الشيء منزلة
بفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف فى التعريف والتنكير والاعراب

قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين
والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول
كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثهم كان ثلثهم مجرورا بحرف جر اخر حتى كانك قلت مررت بقومك
بثلثهم بدليل مجئ ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن
امن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل تنزل
منزلة للبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان
المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله العلامة قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان
يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت بهدر الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد رايت
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل يجي على اربعة اضرب
احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله اهدنا الصراط المستقيم الذين

ضربت زيدا راسه اذ الناس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع
من البدل الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو زيد يعجبني
فرسه بدل من زيد لانه لا تصاله به واشتماله عليه صار كانه ما هو
جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت
ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بما
اتبعته المقصود ولا يتاتى الا في بدل الكلام والاحسن ان يتعمل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربعة وفي
الحصر على ما ذكر بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون
عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن
والثاني اما ان يكون له تلبس ما بالمبدل منه او لم يكن والاول
الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل والثالث الاشتمال
والرابع بدل الغلط وهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما
خاصا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من
الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه
ليس من التوابع الا من جهة دون المعنى وهذا لم يشترط ان يطابق المبدل

منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين
شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان تكون موصوفة لتختص وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف
البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح
والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد
ليعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي
تعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر
فيعلم المخاطب انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجوده
في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود
لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد الطويل من الموصوف في
قولك جاءني رجل طويل ولم يقرر جريه عليه لم يدل عليه وانما
يدل على شيء ما من صفة الطول على الاجمال وان العطف والمعطوف لم يجعلا
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع

اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسما اجريا مجرى واحد لافادة
الخصوص والفرق بينه وبين البدل ان المبدل هو المقصود بالكلام
وورود الاول كالساقط لذكر وليس لك عطف البيان اذ المعتمد
هو الاول دون الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم
تكرر العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار بن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقيه وقوعا + فبشر عطف البيان
من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في
التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكرنا ذلك في
باب الاضافة قوله والعطف بالحروف حروف العطف لسعة الواو
للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
تشترك كلها في جميع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها
بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق قالوا والجمع المطلق وهي اصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى اخر فتكون هي اصل
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة

لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي من ان الواو تفيد
الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى رتبة وكعبا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان
الترتيب الا ان الفاء يوجبه من غير مهلة وتراخ وثم يوجبه
مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد اشهر
وجاز ثم عمرا بعد شهر واما قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى فمتاول فانه لما اهلكناها حكم بان الباس قد جاءها
وثبات الاهتداء ودوامه عليها واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية
وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكر المصنف ههنا قوله واو
لاحد الشيئين او الاشياء او يجيء على ثلثة اوجه احدها للشك نحو
ضربت زيدا او عمرا اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك
شك جوزت به ان يكون ضربت عمروا فاتيت بواو وافدت انك
ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او
عمرو ويدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا

يضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما
هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا
وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما
بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما
زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن او ابن سيرين والجمهور على انها ايضا
من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل
المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واختاره المصنف حيث لم
يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام متصلة اعلم
ان ام يجيء على ضربين احدهما ان تكون ذلك متصلة ولا يكون ذلك
الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذا
اضربت زيدا ام عمرا فالحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي
متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان
يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينهما

وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتبيين و
مع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ان كان عنده زيد او عمرو ان كان عنده عمرو والجواب مع او
بلا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتكون في الاستفهام والجنس
والضرب الثاني من ضربي ام ١٢
اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو كانك لما استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك من هذا السوال شك فاضربت عنه
اي ظهر لك اي الاعراض ١٢
واستانفت سوالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر
اي مع ام ١٢
فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاء
فانه اخبار محض ١٢
كانك رايت شيئا من بعيد فظننت ابلا فاخبرت بانه ابل
على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك وجوزت له ان يكون
شاء فاخبرت عن الاخبار اخذا في السوال عن كونه شاء فقلت ام
شاء اي بل اهي شاء قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان الاول و
لكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد
الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل لا عمرو على ان المجيء صدر من زيد لا من

عمرو ولا يجئ الا بعد الاثبات او تقول ما جاءني زيد لا عمرو
واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشئ بعد الاقبال عليه فاذا
قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك
انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو وهذا قالوا وبل نقيضة
لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب
للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب نحو
ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجئ عن زيد واخبرت ان
الذي لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر رحمه الله انه
هذا الحال وتعين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما
جاءني عمرو فكأنك قصدت ان تثبت نفي المجئ لزيد ثم استدركت
واثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو
فيكون نفي المجئ ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في
الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك
بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وفي اخص عن بل لاختصاصها
بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا اخذ

في عطف المفرد على المفرد اما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز
الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن الفصل الرابع في الاعراب
الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى
تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف و
اضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة
فاعلا في المعنى وتارة مفعولا فيه بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع و
النصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتشاكل
او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون
المفعول واحدا فصاعدا الى سبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف انتهاجا لمنهج التوازي والتعادل قوله والملحق بالفاعل
خمسة اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه

خلافا لابن فضال لنا ما روى عن علي عليه السلم قال الفاعل رفع
وما اشبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه جر وما
جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما
فتكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما
على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب ثالث ثلثة
لافتقار الى الجزو الى العائد منه اليه والاستغناء في تقدم الاثنين على
الثلاثة وقد ذكرنا في ما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
فلا نعيدها قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا واحدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى
هذا سائر المفاعيل واما الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثلة وللحال مشبه خاص بالظرف لكونها
مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط الحرف

قوله والحرف الاصل للمضاف اليه اما بالحروف او بالاضافة المعنوية
وانما كان الحرف كون بالله وفي لا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المحرز
لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم
على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه
فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس
فيه فاعلية ومفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يتميز بين المعاني المختلفة
ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال
والحروف تدل بصيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب
للاسم لا غير واما الفعل والحرابة غير اصيل وانما هو لسبب
المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقع الاعراب اصريح
وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف
الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل لك فالفظ هو مبني لانه
كناية عن اسم مرفوع فقط ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا
اياك ضربت فلفظ اياك مبني لانه كناية عن اسم منصوب ولما

كانت هذه الاسماء نابت مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة
فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع او منصوب او
مجرور ولم يمكن اعرابها بعلة اوجبت بناؤها صيغ لكل واحد
من هذه الاحوال صيغة ليكونوا لم يطلوا انباؤها ويحصل لهم
الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة
فيها كالدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها
لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها
صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وعلى ضربين متصل
لا ينفك عن اتصاله بشئ فانقلت كيف عرف المتصل بالاتصال
وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال اللغوي العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكر
ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا
ومستكنا وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب اى ضرب هو ثم
للمستكن اما ان يكون لازما اى لا يسند الفعل الا اليه وذلك

وهي افعل وتفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر
دون الغائب المونث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما
استكن فيه من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما يسند الفعل اليه
تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب نحو زيد
فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من
الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المضمر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا اجري على غير ما هو له نحو هند زيد
ضاربة هي والصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند
فابرزت ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند
زيد ضربته انحطاطا لرتبة الصفات عن رتبة واما ضمير
المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من
خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لمجيئهما فضلة يتم الكلام
بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده ويكون

مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت لا مجرورا البتة
اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب لا
ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله مضمر نحو
الا زيدا وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو هو فعل ذاك
واياك اكرمت بخلاف المجرور اذ لا يصح ما مررت بالا زيد وزيد
قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون
لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة
وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل
مجرى الوصف نحو قوله انا اسقى العشيرة فاعرفوني واما نحن فضعا
جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والحفنة
والمخاض وكذا قيل لتثنيته نحن وانما لم يثن ويجمع على لفظه
لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غائب او مخاطب
الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا
وانت وانا فعلنا ولم يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استقام
للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبني نحن على الضم لانه

يُبنى عن المغنين فقوي ومثله قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب
والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب
بخلاف ها في ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت
انتِ ولم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو المتكلم
وحركوا فيه النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت لكانت غنة في الخيشوم واذ
خفيت فاتروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا
مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد
وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب المذكر
على جانب المؤنث والفتحة خير من الكسرة لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي
الجمع انتم وفي الغائب هما وهم وكان القياس انتا وانتو لان علم التثنية
هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا قال الشاعر وحيا الاله فكيف
انتا ولانهم لو قالوا انت انتا انتو لزمهم ان يقولوا هو هوا هوو وافكان
يفضي الى اجتماع المعتلين في اخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كان كذلك ابدلوا
من الواو في وهو ميما فقالوا هما هم لان الميم مخرج الواو وهي اجدر على الحركة ثم

الزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو لدليل
مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل الزمكموها ونصركموها
وانما حذف الواو تخفيفا حيزا من الالتباس ولم يحذفوا الالف في
التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم فيهما وهما وانتما وانتمو
من المذكر والمونث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل ياء التثنية
من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمونث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المونث هن و
انتن ولم يجمعوا ههنا بالالف والتا ايقاعا للمخالفة بين الفرع
والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا
يضربن وشددت لان الاصل هنن انتن فقلبت الميم نونا وادغم
واما المنفصل المنفصل فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من
الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه لا محل لها من

من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل بالاضافة
اليها لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل بما حكاه
من العرب حتى اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب حيث اضاف
اليا الى الاسم المظهر اي الى الشواب واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع
منها هو التاء في ضربت وهو ضمير للمتكلم ومفتوحة للمخاطب الذكر
مكسورة للمخاطب المونث وقد استوفيا المتكلم باقوى الحركات وانما
فتحت في خطاب الذكر وكسرت في خطاب المونث لما ذكرنا في المنفصل
وقالوا ضربت وضربا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا
في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب
الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت
اي هي ولم يبرز الا ان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع
فقولك ضربا ضربوا وضربتا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا بين
المستكن والبارز اذ قولك ضربا بتثنيته المستكن في زيد ضرب
وضربتما للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمونث اذا
امكنهم الفرق هنا باقحام التاء فضربنا ولم يمكنهم هنا الا

قد دخلت هنالك التا للخطاب فزيادته مرة ثانية تفضى الى اجتماع
التائين وهو مستثقل جدا قالوا فى الجمع ضربن بنون واحد بخلاف
ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل من الميم والاميم فيبدل
منها النون فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضى واما اللاحقة
بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن فى نحو زيد يضرب وكذا
ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم
الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتميز هذه
الافعال بالزوائد التى اعتقبت فى صدره وتقول فى الغائبين يضربان
ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا
عوضوا عن حركة الاعرابية النون وتقول فى الغائبين تضربان
ولم يلحقوا فى اخر التا لان التانى واوله تغنى عن ذلك وفى الجمع تقول
يضربن كما قالوا فى الماضى ضربن وتقول فى تثنية المخاطب وجمعه
تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز
والمستكن وتقول فى مونث المخاطب تضربين وتلحق الياء باخره علما
لضمير المونث لان التانى اوله علامة للحظ تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا

بالياء لانها علم للمونث ايضا فى هذى وتقول فى التثنية تضربان ولم
يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق فى الماضى ضرورة وتقول فى
الجمع تضربن كما قالوا يضربن فى الغائب وفى المتكلم لا يبرز الضمير
لان حرف المضارعة فى اوله تغنى عن ابرازه ويؤمن الالتباس
وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا فى اتصال نون الاعراب
لانه مبنى او مجزوم وهذه النون تسقط فى الجزم واما المتصل
المنصوب فهو الكاف فى اكرمك والياء فى اكرمنى والهاء فى اكرمه
ولفظ المجرور كاللفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان الياء
المتكلم فى المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب
يعمد بنون قبلها نحو ضربنى وتضربنى صيانة للفعل من اخ الجر
اعنى الكسر فلا يكون فى بنائه كسر كما لم يكن فى اعرابه جر ثم حمل
على الفعل ان واخواتها فى ذلك فقيل اننى وكذا اخواتها واجازوا
حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو انى
وكانى ولكنى ولعلى ولا يقال ليتى الا فى ضرورة الشعر واما
اذا كان ضمير مجرور فلا يعمل نحو غلامى وفى ولى لان الاسم والحرف

لم يجب صونهما عن الكسرة الا في من وعن وقد وقط لانها لما كانا مبنية
السكون عدل اليها معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تزيله الكسرة
قوله وما للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع
وانما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا
وعلى هذا عونا ورمينا فلم تقلب الواو واليا الفا لسكونهما ولم
يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل نحو ان
اضاربا الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا والمانعون ان الجار تنزل
من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فسنه اضارب بعد الواو ونحو قوله و
الاعماق خاوي المخترق وقوله ومهمة مغبرة ارجاؤه كان لون
سماؤه اي رب مهمة مسوق الجوانب خال الطرق والكوفيون على ان
مجرور بالواو ولتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة اعملت
بعد ها الكثرة الاستعمال بعد الفاء في قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها عن ذي تمام محول اي فرب امرأة مثلك وسياق الكلام يدل عليه
ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها شغلتها وقوله
عن ذي تمائم محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذ
ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب
اي بل رب بلد وهي هنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد
قوله ومن ذلك في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب
هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول
ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف
الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في
الاغلب جملة اسمية والثاني ان يرفعا معا على ان الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف
والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فهذا الوجه دون
الوجه الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على
ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى
خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا
في الوجه الثالث قوله وهذه السماعية لا يضمر الا مع شيء اخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة

فى اللفظ تدل عليه مثل ما ترى فى اضمار ان مع الفاظ التى تدل عليه
وفى اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفى اضمار رب من الحروف
وفى اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بانه
اذ لا شئ فى اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا يضمر لا بدليل الحال
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه
دليل من الحال والمقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من يتهيأ
للسفر مكة اى يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذلك وهكذا
اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا
وقوله للمتهئ والمستهلين معناه لاجل المتهئ والمستهلين او فى
حقه لا ان يكون للمتهئ والمخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصروا
على الغيبة دون تريد وابصرتم واما الثانى فنحو قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى لانك لما اضربت
عن قولهم كونوا هودا او نصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول بك من فعل زيد باضمار فعل زيد

رفعه بالفاعلية اولى من رفعه مبتداء وذلك لان جواب من فعل فعل
زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السوال كما ان جواب من
ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وقريب من هذا
الاضمار على شريطة التفسير الاضمار مع شريطة التفسير من قبيل القسم
الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار
الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا مقدما عليه وهو قوله
تعالى كونوا هودا وفيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل
مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم
هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد
خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان
هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا
حكم الاسم الواقع بعد لو وان فاذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من
اقتضاء الفعل اما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار
فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن فلزم

اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر هو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان الاهانة من لوازم ضرب الغلام وهذا باب للاطناب وفيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا القدر فليس الري من التشاف

تمت

بر ناظران انصاف گزین روشن باد که چون نخلبند حدیقه کون و مکان و شیرازه بند اوراق ریاحین این چمن دور از خزان دامن گل نو رسیده خطبه این کتاب را از خار و خس اغلاط لفظی و معنوی محفوظ داشته بنا بر علیه طی کشیم در تحریر غلط نامه اش بوقوع آمد لیکن مهتمم طبع این کتاب را خلش خار عیبی که علی الرغم رسم مروجه چاپه خانه ها در غلط نامه بعمل آمد ناچار بر آن می آرد که باعلان سبب آن پردازد و بفحوای والعذر عند کرام الناس مقبول زبان به استعذار گشاید و آن اینکه تحریر عبارت کتاب را در غلط نامه که عیب جویان را دست آویزی قوی بر طعنه زنی بدست آمده بر سهو کاتب حمل نشاید کرد منشا آن اینست که اگرچه در تالیف نسخ متعدده عند النقل و التصحیح مساعی موفوره بعمل آمد لیکن بسبب قلت تداول این کتاب نسخه که مافوق آن در صحت متصور نباشد مصحح این کتاب را قبل از اتمام بهم نرسید لهذا نظر بر ناقص ماندن کتاب حسابی و مبادرتی به تحریر عبارت مذکوره بعمل آمد و اغلاط هندسه را در بعض مواقع بطرف کاتب و مهتمم منسوب کرده بعفو این خطا منت بر چشم مستعذر گذارند و خود به تصحیح آن پردازند فقط

صحیح نامہ اغلاط نسخہ ضوء سرح مصباح

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۳	صیۃ خا	صیۃ خا
۷	۹	اِنَّ	اَنْ
۶	۱۰	غیرُ	غیرَ
۷	۱۴	اضافۃ	الاضافۃ
۷	۴	تعرفَ	قد تعرفَ
۸	۱	وسرہا	سرہا
۹	۱	مضمومہم	الاسم
۱۰	۷	انّہ	انّہما
۷	۱۱	فُضل	فَضل
۷	۱۲	المتکلم	للتکلم متصل
۱۱	۴	البدلیۃ	البدلیۃ منہ
۷	۷	یستفے	یستفے
۷	۸	ضمہا	ضمہما
۷	۱۰	کلٌّ	لفظۃ کل
۷	۱۲	مشتملاً	مشتملٌ
۱۲	۵	نحو	نحو وبخو
۷	۸	اللاتی	التی
۷	۱۲	لتعرف	التعریف
۱۳	۶	اذ المعنی المفرد	اذ المعنی المفرد
۷	۹	والمضاف مضاف المضاف	والمضاف مضاف المضاف
۷	۱۰	معربۃ	مُعربۃ
۷	۱۳	عبدُ اللہ	عبدَ اللہ علم
۱۴	۶	اذا	اذ
۱۵	۱۳	قولہ فی کلمۃ خلت	خلت وانما

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۶	۸	غلط اللفظ	صحیح اللفظ
۷	۱۳	فلہ	قلۃ
۱۷	۴	یقترن	ان یقترن
۷	۹	کاسماء	کالاسماء
۷	۱۰	لیکونُ	لیکونَ
۱۹	۴	قد	قدیمًا
۷	۷	لسکوت	السکوت
۲۰	۸	معناہما	معناہا
۷	۹	انہما	انہا
۷	۱۲	ایرادُ	فی ایراد
۷	۷	نوعینِ	نوعین
۷	۱۵	ومن علامۃ	قولہ ومن علامتہ
۲۱	۴	بالنحتۃ	بالنحتہ
۲۳	۸	رویۃ	رؤتہ
۷	۱۵	وضع	وضع للتقرب
۲۴	۶	بدخولہما	فدخولہما
۷	۹	دخولہما	دخولہا
۲۵	۶	یتصل	تتصل
۷	۸	یتصل	تتصل
۷	۱۱	ھاتَ	ھاتِ
۲۶	۹	اختص	اختصت
۲۷	۲	افعل	فعل
۷	۴	غیر	کل
۷	۷	مضادۃ	مضارعتہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۷	۵	وھو	ھو
۷	۱۳	اذا	اذ
۷	۱۴	لان	لان
۲۸	۵	اذا	اذ
۷	۷	لموافقہا	لموافقتہا
۷	۹	الاستباع	الاستبشاع
۷	۱۰	العاطفۃ	۷
۷	۱۳	یکن	یمکن
۲۹	۱	یکسر حرف	یکسر حرف
۷	۱۲	جہۃ	جہۃ اللفظ
۷	۱۳	فی نحو	نحو
۷	۱۴	مدحرج	مدحرج
۳۱	۷	لذا	لذا
۳۲	۷	مبنی	بنی
۷	۹	یکون	اینکون
۳۳	۱۰	الاترے	حتی
۳۴	۱	واوقع	واقع و
۷	۱۱	والاسناد	فالاسناد
۷	۱۵	الجر	الخبر
۳۵	۷	غلام زید	۷
۳۷	۱	وشیٔ	وشیٔ
۷	۱۵	التقدیر	التقدیر اوتیک
۳۸	۱	اذا	اذ
۷	۱۳	یحکم	یحکم

غلط	صحيح	صفحه	سطر
قولنا	فقولنا	٥٣	٥
بدخو	نحو	٥٦	١١
او	اذ	×	١٣
ن	انّ	٥٧	٧
يجمع	تجمع	×	١١
يتوسط	متوسط	×	١٥
الواوو	الواو	٥٨	٥
مقيدة	مفيدة	×	٧
لاخراطها	لانخراطها	٦٠	٦
شبهتى	شبهى	×	١٥
في	فيه	٦١	١
المصدرة	المصدّرة	×	١٥
وراها	ورائها	٦٢	٧
اعلمته	اعلمت	×	١٥
رجلٌ	رجلَ	٦٩	٩
التعين	التعلق	٧٠	١١
لثانية	الثانية	٧١	١٣
الشبيه	الشبه	×	١٥
هذا	فى هذا	٧٢	٦
مستفيم	مستقيم	×	١١
الكلمة	الكلم وانما فيها	×	١٢
ردو	ردوا	٧٣	١
ايتم	ابتم	٧٥	٦
مضافا	مضافة	×	٧
اياه	اياه	×	١٥

غلط	صحيح	صفحه	سطر
يلزِم	يلزَم	٥	٥
اختيهما	اختيهما	٥٦	١١
الكثرة	الكسرة	×	١٣
ان	جاءنى	٥٧	٧
راو	راوا	×	١١
يستقل	×	×	١٥
هذه	هذا	٥٨	٥
ففعلوها	ففعلوا	×	٧
من	من ليست	٦٠	٦
قول	قول	×	١٥
بنفسها	بانفسها	٦١	١
اشين قوله غير المنصرف	هو ما لا يدخله الجر مع التنوين	×	١٥
لمشابهة	لمشابعة	٦٢	٧
اش	اثروا	×	١٥
الجمع	الجموع	٦٩	٩
فصرفت	فصرف	٧٠	١١
جاوزنه	جاوزنه	٧١	١٣
بين	وبين	×	١٥
فانه	فانه صفة	٧٢	٦
اينكون لازما لا يتوسّط	ان يكون لازما	×	١١
لزومه	لزومه	×	١٢
قوله	×	٧٣	١
وعد	وعَد	٧٥	٦
مقام	×	×	٧
واعتبارها	واعتبارها فيثبت له العجمة والتركيب	×	١٥

غلط	صحيح	صفحه	سطر
تنزل	لتنزل	٧٦	١
قدُم	قدَم	×	٦
لانه	فانه	×	١٣
انزلى	انّ لى	٧٧	١٠
انزل	انزل	×	١٢
من المحمدة	للمحمدة	٧٨	٥
اخرِج	اخرَج	٨١	١٣
اخرِج	اخرَج	×	١٤
ياء المكلم	ياء المتكلم	٨٢	٥
ايقاعا	ابقاء	×	٨
عارضا وبين جو	عارضا وبين جو بكون ما قبله	×	١٢
بنحو	نحو	×	١٥
اذا	اذ	٨٣	٢
فانما بنى	فانما	×	٨
اذا	اذ	×	١٠
هذا كان	هذا	×	١٤
البنا	البناء	٨٤	٨
ينقسم	ينقسم	×	١٢
معمولة	معمولا	×	١٣
للتمكن	المتمكنة	×	١٥
فيه كل	كل	٨٥	١٠
وعلى	اوعلى	٨٦	٥
غيرها	غيرهما	×	١١
بالاسم	بالاسم	٨٧	٢
فى تقدم الاسم	على	×	١١

فض النحويين والجر كما ما نبه عليه قول

انا في المضاف الى ياء المتكلم

انا في ان الاصل في الفعل البناء

تقدير المتمكن المبهم

انا في العلم الذي فيه سببان منع من الصرف

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۸۸	۸	مایطرد	مایطرد
۸۹	۱۵	تبناقض	بناقض
۹۰	۳	وهو	واما
x	۷	او	و
x	۱۲	لبضعته	لبصفته
۹۱	۴	یذکرة	یذکرة
x	۵	یجعل منه الیه	x
x	۶	ولیضم	ان لیضم
۹۳	۱	وجعل	جعل
x	x	حجل	جعل لخبر
۹۷	۵	للعل	المعلل
x	۹	هذه	بهذة
۹۹	۵	مع	مع کلامهم
۱۰۰	۲	ما	ما
۱۰۲	۹	جاء لتوابع	الحاء التابع
۱۰۴	۲	لما	کما
۱۰۷	۱۶	فاعلة الی فواعل	x
x	۱۷	کونها	کونه
۱۰۹	۱۳	تقول	لاتقول
۱۱۵	۳	الفاعل	الفاعل
x	۱۲	اضیفت	ضیف
۱۱۱	۶	احتی انا	احترازا
x	x	الغذو	العذل
x	۷	الغذو	العذل

فاعلا ومفعولا ومضافا الیه ومبتدا

الذی یجب ان یقول الفعل

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۱۱	۱۲	لان	لاان
۱۱۲	۹	یراد	ایراد
x	۱۵	لا	لان
۱۱۴	۴	وقوعه	وتوقعه
۱۲۱	۷	اسناده	اسناد
۱۲۲	۱۰	حیث	x
۱۲۳	۲	التبعض	التبعیض
x	۱۵	تعلیل لما ذکره من ان ما بعد الا	x
۱۲۴	۱	واما	وامان
x	۴	صرف	صرف
۱۲۶	۱۲	ردما	رومًا
۱۲۷	۴	وبه	اوبه
x	۶	والواو	الواو
x	۱۱	فی	فی نحی
۱۲۸	۵	تعلل	تقلل
x	۱۵	الشباع	النباع
۱۲۹	۱۱	وقیل	
۱۳۰	۱	راجع	فراجع
x	۳	ذکرها	ذکرها
x	۱۲	المتعدی	التعدی
x	۱۳		بقصد
x	۱۵	خلعت	جلست
۱۳۱	۱	الفعل	منع الفعل
x	۷	یجعل	بجعل

سنی اخر غیر التعدی وعدم القبول ای ان مجرد الصفة لتکون عوضا عن الفعل

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۳۱	۳	لاان	لاان
x	x	ایراد	ایراد
x	x	لان	لان
۱۳۲	۳۲	وتوقعه	وتوقعه
۱۳۴	۳۴	اساد	اساد
x	x	x	x
۱۳۵	۳۵	انبعیض	انبعیض
x	x	x	x
x	x	x	x
x	x	x	x
۱۳۶	۳۶	رومًا	رومًا
۱۳۷	۳۷	اوبه	اوبه
۱۳۸	۳۸	الواو	الواو
x	x	x	x
x	x	x	x
۱۳۹	۳۹	قلل	قلل
x	۴۰	النباع	النباع
۱۴۰	۴۲	فراجع	فراجع
x	۴۳	ذکرها	ذکرها
۱۴۱	۴۵	التعدی	التعدی
x	x	بقصد	بقصد
۱۴۲	۴۷	جلست	جلست
x	x	منع الفعل	منع الفعل
۱۴۳	۴۷	بجعل	بجعل
x	x		

سطر	غلط	صحیح		صفحه	سطر	غلط	صحیح		صفحه	سطر	غلط	صحیح
۹	نکسر	تکسر		۱۶۳	۱۰	اذا	اذ		۱۷۹	۹	الی انکان	الی ان کان
۱۵	الحرکة	الحرکة التی		×	۱۲	مخالفته	مخالفة		۱۸۰	۴	فی لان	فلان
۷	للعصیة	للعصیه		۱۶۴	۸	نخوان	نخوان ان		×	۱۲	واما قوله	قوله
۱۰	تجاوز	تجاور		۱۶۵	۷	احنبی	احنبی		۱۸۴	۱۰	بینهما	بینها
۲	یتما	لیتما		×	۱۵	لایحذف	ولایحذف		۱۸۵	۲	کما	لما
۱۴	فیعذر	بعذر		۱۶۶	۱	صلتها	صلتها		۱۸۶	۳	اعطلت	اعطلت
۷	کان	×		×	۶	عملت	علمت		۱۸۷	۱۳	ویصرفه	یصرفه
۷	یقبل العلیة	ثقیل		۱۶۷	۸	ان	ان		۱۸۸	۷	مابعدها	مابعدها
۹	فی الکلام	×		×	۱۰	عملت	علمت		۱۸۹	۱	اذا	اذ
۶	للتصور	المنصور		۱۶۸	۱۱	مشاتهما	مشابهتهما		۱۹۰	۱	النهی	لا النهی
۵	اذا	اذ		۱۶۹	۱۲	دفع	رفع		×	۵	اذا	اذ
۷	اذا	اذ		۷۰	۱۳	علی	علی ان		×	۶	تاتینی	تاتنی
۹	مقصودا او جزءا	مقصودا فی الکلام جزء		×	×	الا ان	ان		×	۷	الی	ان الی
۲	یعاقبه	تعاقبه		۱۷۱	۲	اذا	اذ		×	۱۰	لا	نحو لا
۱۱	المبنی	المنفی		×	۱۵	الاول	لا الاولی		×	۱۴	فالوا	قالوا
۲	فیجوزونه	فیجوزون		۱۷۲	۱۵	اصل	لاصل		۱۹۱	۲	تاتینا	تاتنا
۱۴	عمرو زید	عمرا زید		۱۷۳	۵	تقوم	یقول		×	۹	فانفقه لا النفی	انفقه
۷	الحرف	الحرف		×	۱۲	الجلیل	الخلیل		×	۱۰	فانفقه	انفقه
۹	بان	ان		۱۷۴	۳	تجدیه	تحدید		×	۲	نصیب	نصب
۵	تقدمها	قدمها		۱۷۵	۱۰	اذا	اذ		×	۱۳	الخواجب	الواجب
۶	تقلت	نقلت		۱۷۷	۱	الانفراد	انفراد من خواصه		۱۹۲	۱	خوض	خوضهم
۱	والمنصور	[illegible]	[illegible]	×	۶	[illegible]	[illegible]		×	۲	استشا	استیناف
۳	اذا	اذ		×	۱۵	[illegible]	[illegible]		×	۷	استیفا	استیفاء
۱۱	اذا	اذ		۱۷۹	۱	به	به سمج		×	۸	استوان	استعمال ان

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۹۳	۷	یاتینی	یاتنی	۲۰۲	۳	لکن	لکون	۲۲۳	۱۲	ولکونه	لکونه
x	۱۲	تلحقها	تلحقهما	x	۴	منها	ومنها	۲۲۴	۱۳	العامل	العوامل
x	۱۴	یجاذی	یجازی	۲۰۴	۹	اقردوها	افردوها	۲۲۵	۱	الماء	والماء
۱۹۴	۵	للا	الا	۵	۴	لاقران	اقتران	x	۹	حکمها	حکمهما
x	۱۲	یاتینی	یاتنی	x	۸	اوله	اوله ما	۲۲۷	۴	الثعالیة	الثعالة
x	۱۳	او	و	x	۱۵	دام	مادام	۲۳۰	۷	مالدی	الذی
۱۹۵	۳	مقصوره	مقتصر	۲۰۷	۱۴	والطمع	و	۲۳۳	۶	وشها	شبهها
x	۶	بتمامها	فی ابهامها	۲۰۹	۹	وفرق	وفرق اخر	x	۸	لا الفه	الالف
x	۷	لابهام	الابهام	۲۱۰	۱۳	المضارع	المضارع ان المضارع	۲۳۵	۶	ما لتصغیر	بالتصغیر
x	۹	اقل مثله	امثلة	۲۱۱	۱	فیهما	فهما	x	۱۱	غریب	عریب
۱۹۶	۸	اذا	اذ	x	۶	تعلم	تعلم	۲۳۷	۱۲	الامننا	الامیننا
۱۹۷	۶	نعد	تعد	x	۱۲	عمرو	عمروو	x	۱۵	فانها	فانهما
x	۱۵	عشر واذا	عشرین اذ	۲۱۳	۱۱	الاسم	اسم	۲۳۹	۳	اعجاز	اعجاز
x	۱۶	البناء	للبناء	۲۱۴	۱۴	وفیمن	فیمن	۲۲۰	۱۲	الحق	ما الحق
۱۹۸	۹	لانها	لانها لها	۲۱۷	۱۶	لاتفنیدی	لاتفسد	۲۴۲	۲	عیر	عین
x	۱۲	و	او	۲۱۸	۱۰	الجملة	الجهة	x	۱۱	صحیح	صریح
۱۹۹	۲	لکثرته	للکثرة	۲۱۹	۳	او	و	۲۴۴	۷	من	وهو من
x	۸	کنایة عن العدد وکذا	کذا کنایة عن العدد	x	۵	معربة	معربة	۲۴۵	۱	کالفهم	کالفهیم
۲۰۰	۱	افعاء	اسماء	x	۸	التعلیق	التعنیق	۲۴۶	۳	ذا	ذات
x	۳	نوع	ولنوع	x	۹	خبرا	جزء	۲۴۷	۷	موافقة	توافقه
x	۴	الفعل	امهل	x	۱۲	اذا	اذ	x	۱۰	اذا	اذ
x	۱۳	یبنی	بنی	x	۱۵	الشدید	السدید	۲۵۰	۱۳	خاصا	خامسا
۲۰۱	۲	او	و	۲۲۳	۱	فانهما	فایهما	x	x	فلکة	فلکه
x	۱۲	للبعد	لبعد	x	۹	وهو	هو	۲۵۱	۲	قوله	وقوله

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۰۱	۱۳	یقرء	یقدّ
۲۰۲	۶	ترقیه	ترقبه
x	۱۱	جمیع	جمع
x	۱۲	قالواو	قالوا
۲۰۳	۸	فانه	بانه
x	۱۰	واوه	واو
x	۱۵	للخیر	للتخییر
x	x	مرته	امرته
۲۰۴	۱۵	بینما	بینها
	۱	بالتبین	بالتعین
x	۴	لجنس	لخبر
۲۰۸	۸	الثلاثة	الثلثة
x	۱۴	مثلة	مثله
۲۰۹	۱	والجر	والجر
x	۳	اذا	اذ
x	۸	اذا	اذ
x	۱۰	واعرابه	فاعرابه
۲۱۱	۱	تفعل	یفعل
x	۱۱	ربه و لماضیر	ربه و لما ضیر
x	۱۲	لاستفار	الاستفار
x	۱۴	لجیها	لجیهما
۲۶۲	۵	زیل	زیل ب
x	۶	اسبق	سبقت
x	۱۴	استف	استوقف

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۶۳	۱۵	وهو	هو
۲۶۴	۲	راجعه	راجعة
x	۹	اشترکوا	اشترکوا
۲۶۵	۵	مضمّا	مضمومة
x	۱۴	اذا	اذ
۲۶۶	۸	الغابین	الغابین والغابات
x	۹	مغربا	معربا
x	۱۰	الغابین	الغابین

صلی الله علی النبی

خطبه بیست و دویل کتاب مسمی بمصباح اللغات و فاضلی الاکلام مشتمل بر مواد لغات و تحقیقات و تدقیقات ادبیه و نکات و دقایق لسانیه که مؤلف آن عالی جناب فضایل و کمالات مآب مولوی احمد علی صاحب دام ظله العالی در تصنیف آن کتاب مستطاب بذل جهد و اقصی الغایه مبالغه و مواظبت نموده و بطبع آن همت گماشته

قطعهٔ تاریخ تصنیف آن کتاب مستطاب از طبع مؤلف

ضوء مصباح را که اغلب جا — طبع کرده به طرز تازه و نو
سنگ طبعش ز بیستونی بود — که در و کوه کن شده خسرو
تنگ در برکشید قالب طبع — بت این سنگ را بصد تگ و دو
کوه طور است قالب طبعش — که ز ضو تافت بر سرش بر تو
بوده انوار علی مصحح ان — آن ز کتمان عهد برده گرو
بره شرح وصف آن علام — من جاهل چسان شوم هرو
که بهر کام از دوات و قلم — پای چوبین فرود در گو
از ازل داشت نسبت روشن — نام والای ان جناب بضو
گر به بیعانه نقد جان طلبند — تو خرید استه دل و جان شو
که بهر نخوبابی این نسخه — صرف نیست حرف من لبضو
پیش این وقت روح طالب علم — نان و حلوا میخرد به دو جو
در حروفش ز راستی دو دست — یاوه گوئی حاسد کجرو
که شب مه بود سواد و بیاض — در شب ماه سک کند عوعو
گفت تاریخ طبع آن موجد — وضوء افزود نور طبع بضو

۱۲۶۲